مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 21، مايو 2018

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية

نهى أبو الدهب

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية

نهى أبو الدهب

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.
لا بد من الإشارة إلى أنّ الرسوم البيانية في هذه الورقة متوفرة باللغة الإنجليزية فقط.

BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلّة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2018

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

جدول المحتويات

1. ملخّص تنفيذي 1
2. توثيق الأعمال الوحشية 3
3. المجتمع المدني الدولي والمحلّي: تعاون وتعارض 5
4. جناة متعددون، حقائق متعددة 7
5. لما التوثيق؟ 9
6. عمليّة التوثيق 11
7. تحدّيات التوثيق في ظلّ الصراع الجاري في سوريا 12
8. نجاحات على الرغم من كلّ الصعاب 17
9. الرؤى حول المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية في سوريا 19
10. مراجعة دور المجتمع المدني في تشكيل عدالة انتقالية 21
11. الخاتمة 23
12. الهوامش 25

شكر وتقدير

تودّ المؤلّفة أن تشكر حبيبة عبّاس وفراس مصري وراتشيل جون روبرتس على مساعدتهم البحثية لكتابة هذه الورقة. وتشكر المؤلّفة أيضاً المُحَكِّمين وقسمي الأبحاث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة على التعليقات المفيدة والدعم في كتابة هذه الورقة وترجمتها. أخيراً، تود المؤلّفة أيضاً أن تخصّ بالشكر السوريين الذين أجرت معهم المقابلات، والذين بدونهم لما كانت كتابة هذه الورقة ممكنة.

نهى أبو الدهب
الدوحة، مايو 2018

ملخّص تنفيذي

من خلال التوثيق، تقوم الجهاتُ الفاعلة في المجتمع المدني السوري بتحويل دور العدالة الانتقالية في الصراع الجاري من خلال إعادة التركيز على الضحايا في إجراءات العدالة. وقد عزّز التوثيق السوري للانتهاكات مركزيةَ الجهات الفاعلة المحلّية، حتّى وإن كانت لا تزال طريقة السعي إلى العدالة الانتقالية تتّخذ طابعاً مُدوّلاً بالإجمال.

تناقش هذه الورقة فكرة أنّه في فترات الصراع العنيف، كما هو الحال في سوريا، ينبغي اعتبار توثيق الانتهاكات آليةً مستقلّة لتحقيق العدالة الانتقالية ووسيلةً لوضع الأساس لعدد من أهداف العدالة المستقبلية لفترة ما بعد الصراع. وينبغي القيام بذلك لسببَين أساسيَّين. أوّلاً، يُعدّ التوثيق أحد أشكال المقاومة غير العنيفة للصراعات العنيفة الجارية. ويُعتبَر وسيلةً ضرورية للسعي إلى تحقيق العدالة من دون الاضطرار إلى انتظار مرحلة انتقالية سياسية أو هدوء الصراع. ويحول التوثيقُ دون الاستيلاء على الروايات وتدمير الأدلّة والتاريخ والذاكرة، ويحفظ البيانات التي تضمّ موادّ هامّة للمحاكمات وللجان تقصّي الحقائق المحتملة ويحميها. بذلك، يُبقي التوثيق مسألةَ العدالة في سوريا حيّة، حتّى وإن هُمّشت أو صُرف النظر عنها بالكامل في محادثات السلام الرسمية، ممّا يجعل من التوثيق بحدّ ذاته شكلاً من أشكال المقاومة.

علاوة على ذلك، لا يضع التوثيق أساساً ضرورياً لإنشاء آليات مستقبلية للعدالة الانتقالية فحسب، بل يساعد أيضاً على ضمان تطبيق إجراءات عدالة انتقالية بقيادة الضحايا. ومن المفارقات أنّه غالباً ما تغضّ العدالة الانتقالية الطرْف عن طرقٍ للتعامل بشكل مجدٍ مع توقّعات الضحايا. بدلاً من ذلك، تحدّد إجراءاتِها في أغلب الأحيان نخبةٌ من الأشخاص لا تتوافق دائماً أولويّاتها مع أولويّات الضحايا. فيعاني بالتالي أولئك الذين تضرّروا بصورة مباشرة من الأعمال الوحشية الماضية أو الجارية من أجل المطالبة بعدالة انتقالية تعالج حاجاتهم وتوقّعاتهم بشكل كاف. غير أنّ صحافة المُواطن والمعلومات المفتوحة المصدر قد قوّت طبيعة التوثيق الشاملة وإمكانية الوصول إليها، ممّا عزّز احتمالات التوصّل إلى عدالة انتقالية أكثر شرعية وعضوية بقيادة الضحايا والمجتمع المدني.

وفيما يُعتبر التوثيق في أغلب الأحيان مَعبراً نحو تطبيق آليات العدالة الانتقالية، فإنه في الوقت عينه يشكّل أحد محاور السعي إلى عدالة انتقالية. وتشكّل الجهات التي تقوم بالتوثيق السوري واحدة من مزايا هذه التوثيق. إذ تنخرط أعدادٌ هائلة من الناشطين والمحامين والمواطنين العاديين والضحايا والشهود العيان في الحرص على حفظ الحقيقة حول الانتهاكات وعرضها. وتُعدّ الكتابة عن الأعمال الوحشية عملية تعافٍ بحدّ ذاتها، فهي تحرص على تسليط الضوء على الأذية وتوثيقها وتذكّرها. ونظراً إلى ضيق الموارد الذي يعانيه المجتمع المدني السوري باستمرار، يجدر بالجهات المانحة أن تموّل جهود التوثيق بشكل أكبر، ولا سيّما أنّها تشكّل وسيلة فعّالة للتوصّل إلى عدالة انتقالية بقيادة الضحايا.

وينبغي الأخذ بجديّة الهواجس المتعلّقة بركاكة الجهود الضعيفة التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لإشراك المجتمع المدني بشكل مجدٍ في تشكيل القرارات المعنيّة بالعدالة الانتقالية. فمن خلال تشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري على المساهمة في صنع السياسات، تصبح مبادرات المساءلة في سوريا قابلة أكثر للتحقيق

وتلبّي بشكلٍ أكبر رغبات المجتمع السوري في تحقيق العدالة. وينبغي إشراك هذه الجهات كشريك قائد وليس كمتلقٍّ لسياسات العدالة الانتقالية فحسب. لذلك، ينبغي على المنظّمات الدولية أن تقوم بجهدٍ كبير لإشراك الناشطين المحلّيين، ليس للتعبير عن هواجسهم وتبادل المعلومات فحسب، بل لتشكيل السياسات أيضاً.

توثيق الأعمال الوحشية

المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية

من خلال التوثيق، تُحوّل الجهاتُ الفاعلة في المجتمع المدني السوري دورَ العدالة الانتقالية في الصراع الجاري. إذ يعيد التوثيق السوري المطالبة بالتركيز على الضحايا في إجراءات العدالة الانتقالية من خلال تجديد التركيز على أهمّية دور الضحايا ومعالجة قصصهم. لكنّ هذه العملية لا تخلو من التعقيدات. ففي حالة صراع جارٍ مثلاً، تأتي مفاوضات السلام على رأس جدول الأعمال. وفي أغلب الأحيان، تتضمّن محادثات سلام كهذه مسؤولين متورّطين في جرائم مرتكَبة في خلال الصراع أو مسؤولين عنها.

وقد اعتبر أيضاً السوريون الذين عانوا أعمال النظام الوحشية أنّ الولاية القضائية العالمية، أو الملاحقات القضائية في محاكم بلدان ثالثة، آلية مهمّة لتحقيق العدالة الانتقالية في خلال صراع جارٍ. ويعود السبب في ذلك بشكل كبير إلى أنّ المؤسّسات المحلّية التي من واجبها متابعة المساءلة الجنائية غالباً ما تكون ضعيفة ومُسيّسة جدّاً في حالات صراع جارٍ.[1]

علاوة على ذلك، عزّز توثيقُ الانتهاكات السوري مركزيةَ الجهات الفاعلة المحلّية، حتّى وإن كانت لا تزال طريقة السعي إلى العدالة الانتقالية تتّخذ طابعاً مدوّلاً بالإجمال.

ولطالما شكّل توثيق الانتهاكات، بما فيها تلك التي تصل إلى القيام بأعمال وحشية واسعة النطاق، عنصراً مهمّاً في عمليّة تحقيق العدالة الانتقالية. ومع أنّه ما من تعريف متّفق عليه لمفهوم العدالة الانتقالية، يُستخدَم هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة الإجراءات والآليات القضائية وغير القضائية التي يعتمدها المجتمع للتعامل مع تاريخٍ من الإساءات والأعمال الوحشية الواسعة النطاق.[2] ويُعتبر التوثيق إجراءً بالغ الأهمية في التحضير للقضايا الجنائية ضمن المحاكم المحلّية والدولية ولحفظ الذاكرة والتاريخ وللمبادرات الساعية إلى الكشف عن الحقائق بغية عقد المصالحات. غير أنّ معظم الكتابات عن جهود التوثيق قد أُلّفت في سياق مرحلة ما بعد الصراع.[3] ويرتبط هذا الميل إلى التركيز على دور التوثيق في فترة ما بعد الصراع ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم السائد للعدالة على أنّها آلية يقتصر تطبيقها في أجواء كهذه. بالتالي، يبقى دور التوثيق في سياق حرب جارية موضوعاً لم يتلقَّ معالجةً تُذكر.

تطرح هذه الورقة فكرة أنّه في الصراعات المُستعرة، كما هو الحال في سوريا، يجدر اعتبار توثيق الانتهاكات آليةً مستقلّة من آليات العدالة الانتقالية ووسيلةً لوضع الأساس لعدد من أهداف العدالة المستقبلية لفترة ما بعد الصراع. ويعزى ذلك لسببَين أساسيَّين. أوّلاً، يُعدّ التوثيق أحد أشكال المقاومة غير العنيفة للصراع العنيف الجاري. ويشكّل سعياً مهمّاً إلى العدالة من دون الاضطرار إلى انتظار قيام مرحلة انتقالية سياسية أو هدوء الصراع. ونظراً إلى تعدّد وسائل استخدام التوثيق (للمساءلة والمصالحة وحفظ الذاكرة والتاريخ)، على الجهات المانحة أن تعتبر دعم جهود التوثيق أولوية تماماً كما قد تعتبر إنشاءَ محكمة للانتهاكات أولوية. غير أنّه لا يجدر أن يقتصر دعم هذه الجهات على التوثيق الذي يهدف حصراً إلى جمع أدلّة تقبل بها المحكمة. فمع أنّ هذا التوثيق القانوني مهمّ بدون شك، ينبغي دعم التوثيق بمعناه الأوسع، أي جمع الروايات والقصص والشهادات التي لا تؤخذ من شهود العيان فحسب، بل من مجتمعات أخرى تأثّرت بالصراع أيضاً. ويشمل ذلك السوريين الذين نزحوا داخل البلاد، بالإضافة إلى الذين هربوا منها. فمع سقوط أكثر من 470 ألف قتيل نتيجة الحرب في سوريا، تكتسب المقاومة غير العنيفة إقبالاً كبيراً

لدى الجهات الفاعلة في المجتمع.[4] ويشكّل التوثيق مثالاً واضحاً على هذا النوع من المقاومة غير العنيفة. فهو يقاوم الاستيلاء على الروايات وتدمير الأدلّة والتاريخ والذاكرة، ويحفظ بيانات تضمّ موادّ ضرورية للمحاكمات ولجان تقصّي الحقائق المحتملة ويحميها. بذلك، يُبقي التوثيقُ مسألةَ العدالة في سوريا حيّة، حتّى وإن هُمّشت أو صُرف النظر عنها بالكامل في محادثات السلام الرسمية، ممّا يجعل من التوثيق بحدّ ذاته شكلاً من أشكال المقاومة.

ثانياً، لا يضع التوثيق أساساً ضرورياً لإنشاء آليات عتيدة للعدالة الانتقالية فحسب، بل يساعد أيضاً على ضمان تطبيق إجراءات عدالة انتقالية بقيادة الضحايا. ومن المفارقات أنّه غالباً ما تغضّ العدالة الانتقالية الطرف عن طرق مجدية لمعالجة توقّعات الضحايا. بدلاً من ذلك، تستأثر النخبة عادة بإجراءات العدالة الانتقالية، وغالباً ما لا تتماشى أولويّات تلك النخبة مع أولويّات الضحايا. فيعاني بالتالي أولئك الذين تضرّروا بصورة مباشرة من الأعمال الوحشية الماضية أو الجارية من أجل المطالبة بحقّهم في عدالة انتقالية تعالج حاجاتهم كما يلزم. غير أنّ صحافة المواطن والمعلومات المفتوحة المصدر قد قوّت الطبيعة الشاملة التي يتّسم بها التوثيق وإمكانية الوصول إليه، ممّا عزّز احتمالات التوصّل إلى عدالة انتقالية أكثر شرعية وعضوية تتمّ بقيادة الضحايا والمجتمع المدني.

لا تهدف هذه الورقة إلى تقديم رصد شامل لجهات المجتمع المدني الفاعلة السورية والدولية التي توثّق الانتهاكات الكثيرة، بل تعالج سؤالَين أساسيَّين. أوّلاً، ما الحوافز التي تحثّ المجتمع المدني على توثيق الأعمال الوحشية في سوريا؟ ثانياً، كيف ترسم أهداف هذا التوثيق معالم رؤية المجتمع المدني السوري للعدالة الانتقالية في سوريا؟ تعتمد الاستنتاجات المستخلصة بشكل أساسي على تحليل ما كُتب حول توثيق المجتمع المدني والمقابلات التي أجرتها الكاتبة في العام 2017 مع بعضٍ من أبرز الفاعلين في المجتمع المدني السوري، بمن فيهم محامون وناشطون. وكان قسمٌ كبير من هؤلاء الفاعلين من بين الناجين أيضاً. وتمّ تنظيم هذه المقابلات بشكل يسمح بطرح أسئلة إضافية على ضوء الأجوبة المقدَّمة. وقد كوّنت المواضيع التي استُخلصت من أجوبة هذه المقابلات أساسَ هذه الورقة. وأُجريت المقابلات باللغتَين العربية والإنكليزية. ونظراً إلى المخاطر الأمنية التي قد تواجهها الكاتبة وكلّ من المشاركين في المقابلات في حال إجرائها في سوريا حول موضوع بهذه الحساسية، كان جميع المشاركين قاطنين خارج سوريا.

تبدأ الورقة بمناقشة دور توثيق المجتمع المدني في أنحاء أخرى من العالم حيث، كما في سوريا، ارتُكبت أعمال وحشية وحاول مجتمع مدني متضعضع أن يتكيّف مع ماضيه. وتسلّط المناقشةُ الضوءَ على الطُرق المختلفة التي تتعاون فيها جهات المجتمع المدني الفاعلة المحلّية والدولية معاً لتفعيل المساءلة. وشكّلت هذه العلاقة، التي تتّسم بالتعاون والتعارض، ميزة أساسية للجهود الساعية إلى تحقيق العدالة الانتقالية، ولا سيّما في الدعاوى القضائية. ويوضح هذا مدى أهمّية فهْم دور المجتمع المدني والتوثيق في إجراءات من هذا النوع. ثم تحلّل الورقة أهداف جهود المجتمع المدني الساعية إلى التوثيق وتحدياتها وتطلّعاتها. وتركّز على بروز حركة توثيق عضوية الدفع كآلية مستقلة للعدالة الانتقالية عملت كأداة قوية غير عنيفة لمقاومة الصراع العنيف الجاري. وشكّل هدف هذه الأداة الأوّل الحرصَ على أن يُسرَد أكبر عدد ممكن من الروايات والقصص المختلفة عن الأعمال الوحشية وأن يُحفَظ لتحقيق العدالة بأشكالها المتعدّدة.

المجتمع المدني الدولي والمحلّي: تعاون ومعارضة

غالباً لكن ليس دائماً، يكسب مجتمع عانى ماضياً عنيفاً انتباه الجهات الفاعلة الدولية وتدخّلها. ولطالما عملت منظّمات المجتمع المدني المحلّية مع الجهات الفاعلة الدولية على إيجاد طرقٍ لضمان المساءلة على الجرائم الماضية. غير أنّ هذه العلاقة لا تتّصف بالتناسق تماماً. إذ تتخلّلها فترات من التعاون ومن التعارض الشديدَين ومن مزيج من الاثنين. وتعرّف مارغريت كيك وكاثرين سيكينك الشبكات المناصرة العابرة للحدود على أنها تضمّ "تلك الجهات الفاعلة التي تعمل دولياً على مسألة معينة والتي تجمع بينها قيمٌ وخطاب مشترك وتبادل وثيق للمعلومات والخدمات... ويشكّل تبادل المعلومات قلبَ هذه العلاقة".[5] وغالباً ما تتخذ هذه الشبكات شكل تعاون بين الجهات الفاعلة المحلّية، مثل المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكومية الدولية التي تُنشر تقاريرُها حول انتهاكات حقوق الإنسان دولياً لتعزيز الحملات التي تسعى إلى تغيير سلوك الحكومات القمعي. وقد انطبق ذلك في بلدان متعدّدة في أمريكا اللاتينية، حيث اضطلعت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بدور هام في تقديم دعم قانوني وسياسي للجهات الفاعلة المحلّية بهدف الحرص على تفعيل المساءلة في ما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي البيرو، يُعدّ التناغم الكبير بين الجهات الفاعلة المحلّية والدولية من أجل الجهود الآيلة إلى محاكمة الرئيس الأسبق فوجيموري برهاناً على أهمّية التعاون بين الجهات المحلّية والدولية.[6]

وتقول سيكينك إنّ المؤسسات تقدّم "هيكليّات لفُرص دولية" تتفاعل مع هيكليات لفُرص سياسية محلّية.[7] وهذا يعني أنّ الناشطين يتنقّلون بين هاتين الجهتَين بحسب السياق الذي يعملون ضمنه، فإن كانوا يعملون ضمن مجتمع مُغلق وقمعي، من المحتمل أن يتوجّهوا نحو المنصّات الدولية كوسيلة للوصول إلى المؤسّسات اللازمة لدعم قضيتهم. بالمقابل، قد يعزل الناشطون أنفسهم عن هيكليّات الفرص الدولية مثل المؤسّسات الدولية أو محاكم بلدان ثالثة لأنّهم يعتبرونها غزوية. وهذا ما تسمّيه سيكينك "وطنية دفاعية عابرة للحدود".[8]

ونظراً إلى الحرب المستمرّة في سوريا وظروف العمل المحلّية الصعبة للغاية بالنسبة إلى المجتمع المدني، بإمكان "هيكليّات الفرص الدولية" أن تقدّم سبيلاً فعّالاً للسعي إلى المساءلة، وقد سبق أن قامت بذلك فعلاً. فقد استعانت الآلية الدولية المستقلة والمحايدة ومحاكمات السوريين في المحاكم الألمانية والسويدية وغيرها من المنصّات الدولية بالتوثيق المفصّل الذي قام به المجتمع المدني السوري بهدف السعي إلى المساءلة القضائية والتحضير لها من خلال الولاية القضائية العالمية. وحتّى في الحالات التي باءت فيها جهود الملاحقة القضائية بالفشل، أبقى تدخّلُ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي كانت تدير جهود التوثيق مسائلَ العدالة والمساءلة من أجل الضحايا السوريين حيّة.[9] ويُعدّ ذلك مهمّاً لأنّه، على عكس قضايا ما بعد الحرب، كما في أمريكا اللاتينية، تشير الحرب المستمرّة في سوريا إلى أنّ قيام محاكمات في المحاكم السورية أمراً مستحيلاً.

غير أنّ كاث كولينز تحذّر في حديثها عن أثر "الشبكات العابرة للحدود" أنّه يجدر التشكيك بمدى التأثير الفعلي لهذه الشبكات العابرة للحدود في المساءلة على الصعيد الوطني.[10] وتحدّد كولينز "الشبكات العابرة للحدود" على أنّها تضمّ المحامين والضحايا والناشطين ومنظّمات حقوق الإنسان الدولية التي تهدف إلى تخطّي الإجراءات القضائية المحلّية من خلال السعي إلى القيام بملاحقة قانونية في محاكم تابعة لبلد ثالث. وتستعين كولينز بقضية السلفادور كمثال لتُظهر أنّ "الدعوى القضائية في بلد ثالث" ضدّ الجناة السلفادوريين لم يلِها أيّ تغيير محلّي واضح في السلفادور.

وينطبق الأمر عينه على تشيلي، بعد أن بدأت قضية بينوشيه في إسبانيا.[11] غير أنّه في القضية السورية لم يكن الهدف من اللجوء إلى محاكم تابعة لبلد ثالث أو الولاية القضائية العالمية إحداثَ تغيير محلّي، بل تحقيق نوع من المساءلة في سياقٍ يقدّم خيارات محدودة جداً للعدالة، بسبب الحرب الجارية بشكل أساسي.

طبعاً، تُعدّ التوتّرات بين الجهات الفاعلة المحلّية والدولية طبيعية في أيّ سياق. إذ تُظهر الأدلّة من تشيلي والسلفادور عن نشوب صدام بين الناشطين الخارجيين وجهود العدالة المحلّية في أغلب الأحيان. فقد وقع صدام مثلاً بين المحامين الإسبان والتشيليين حول قضية بينوشيه: لقد "اختلفوا بشكل عنيف... حول الاستراتيجيات القانونية التي ينبغي اعتمادها".[12] وتُظهر القضية السورية أنّه على الرغم من صدامات مماثلة لا يزال المجتمع المدني السوري عازماً على تحقيق رؤيته الهادفة إلى الوصول إلى عدالة انتقالية من دون التخلّي تماماً عن الاستعانة بمنصّات دولية للتعاون معها. وستدرس الأقسام الآتية من الورقة هذه الاستراتيجية بالتفصيل، ولا سيّما في ظروف صراع جارٍ.

يضطلع المجتمع المدني بدورٍ هامّ في السعي إلى تحقيق المساءلة الجنائية وغيرها من أشكال العدالة الانتقالية التي لا تتطلب ملاحقة قضائية. وتذكر ناعومي روت-أريازا مثلاً أنّ جميع لجان تقصّي الحقائق قد اعتمدت بشكل كبير على منظّمات غير حكومية للحصول على وثائق الخلفيات التي تحتاج إليها ليس لاختيار أشخاص تريد التحقيق معهم واستقدام الضحايا فحسب، بل لتقديم سياق تاريخي أيضاً.[13] وتقول جو-ماري برت إنّ الضغط الذي أحدثته مجموعات المجتمع المدني المحلّية بهدف المساءلة قد توصّل، مع المطالب الدولية بالمساءلة، إلى محاكمة المسؤولين عن الأعمال الوحشية الماضية في البيرو.[14] وفي حديث لألن لوتز وسيكينك حول أثر "موجة العدالة" ومحاكمات حقوق الإنسان الأجنبية في أمريكا اللاتينية، قالا إنّ "شدّة عزم المدافعين عن حقوق الإنسان وضحاياها المحلّيين، المدعومين إلى حدّ كبير من نظرائهم الدوليين، للضغط على حكوماتهم لتحقيق العدالة على أخطاء الماضي"، تشكّل أحد العوامل التي أدّت إلى صدور قرارات بالمطالبة بالعدالة من خلال المحاكمات.[15]

وفيما تحدث هذه الجدالات حيال مرحلة ما بعد الصراع، من الملفت أنّ المجتمع المدني السوري قد توصّل إلى إجراء محاكمات شبيهة بتلك التي أُقيمت في البلدان الأجنبية، في وقت لا تزال فيه نيران الحرب مستعرة. ففي تشيلي، تشكّلت منظّمة فيكاريا دي لا سوليداريداد (رعية التضامن) في عهد الدكتاتورية وتحت حماية الكنيسة الكاثوليكية. وتُعدّ فيكاريا مثالاً لمنظّمة مجتمع مدني وثّقت بلا هوادة انتهاكات النظام والتجأت إلى القضاء عبر محاكمات محلّية في الوقت الذي كانت لا تزال فيه الدكتاتورية قائمة. وتشير دانيالا أكاتينو وكولينز إلى أثر عمل فيكاريا في خلال سنوات الدكتاتورية والعقود اللاحقة للمرحلة الانتقالية:

> بات أرشيف فيكاريا، المحفوظ بعد إغلاقه في العام 1992، مرجعاً ضرورياً يستند إليه القضاة في الوقت الحاضر للتحقيق في القضايا الواقعة في عهد الدكتاتورية. وقد جمع مناهضو النظام والمنفيون بطريقة شبه سرّية قدراً كبيراً من الأدلّة المحتملة الأخرى، بما فيها أغراض وروايات الناجين ووثائق وتقارير إعلامية غير رسمية معادية. ويجمع المتحف الوطني للذاكرة وحقوق الإنسان الذي تأسّس في العام 2010 بعضاً من هذه الأدلّة بشكل تدريجي من خلال الهبات المقدّمة له. ويَعتبر حالياً الكثيرُ من القضاة هذه المنشأة من بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية التي يُطلَب منها إرسال بيانات متى فُتحت قضية جديدة.[16]

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ المحاكمات السورية القليلة جداً التي أُجريت لم تشهدْ إدانة مسؤولين حكوميين سوريين ذوي مناصب عالية. ولا يزال مقدارُ المساءلة الجنائية التي يخضع لها الجناة في سوريا من مختلف أطراف الصراع محدوداً جداً. ففي أمريكا اللاتينية، يستمرّ إجراء بعض المحاكمات حتّى بعد مرور حوالي الأربعين عاماً منذ المرحلة الانتقالية. ويُعدّ ذلك دليلاً على المدّةَ الزمنيّة التي تأخذها إجراءات المساءلة، ولا سيّما المساءلة الجنائية، مع تكيّف البلدان مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها. لكن كما يُظهر مثال فيكاريا في تشيلي، يتخطّى دور التوثيق المحاكمات ويتيح الفرص لحفظ الذاكرة بالإضافة إلى مبادرات لتقصّي الحقائق.

جناة متعدّدون، حقائق متعدّدة

لكنّ دور التوثيق لا يقتصر على تسهيل تحقيق عدالة انتقالية فحسب، بل يعقّد إنشاء الروايات أيضاً، فهو يستعرض روايات الماضي المتعدّدة والمتضاربة. وفيما قد يُعدّ ذلك مقلقاً بالنسبة إلى مجتمع يتطلّع إلى طيّ صفحة تاريخ عنيف، يُعتبَر استعراض الحقائق المتعدّدة مهمّاً للسبب عينه، ألا وهو السماح لمجتمع انتقالي التصالح مع ماضيه بهدف أن يفهم حاضره ويكون على أتمّ الاستعداد لمستقبله.

وغالباً ما تُعدّ المحاكمات التي تتمحور حول تُهم انتهاك حقوق الإنسان تعبيراً صارخاً عن "الحقائق القضائية" التي تتنافس مع أنواع أخرى من الحقائق الصادرة عن لجان تقصّي الحقائق أو أيّ مصادر أخرى لسرد الروايات. وتشدّد أكاتينو وكولينز على مَيل الأحكام القضائية إلى إصدار "ادّعاءات خاصة بالحقيقة" بسبب "بيانات عن واقع مثبت واردة في الأحكام القضائية".[17] نتيجة لذلك، تبرز توتّرات بين نُسخ الحقيقة الصادرة عن لجان تقصّي الحقائق والأحكام القضائية والأرشيفات وغيرها من الآليات القضائية الانتقالية.[18] لهذا السبب "تميل الحقائق الانتقالية... إلى التعدّد والتعقيد. إذ بإمكان الآليات الساعية إلى الحقيقة... أن تشمل أنواعاً مختلفة من ادّعاءات الحقيقة".[19]

وتُعدّ قضية أحمد تيمول في جنوب أفريقيا خيرَ مثال على مشكلة القبول بالحقائق القضائية كوقائع دامغة. فقد كان أحمد تيمول، والذي توفي في العام 1971، ناشطاً مناهضاً للتمييز العنصري أو نظام الأبارتايد. في ذلك الوقت، استنتج التحقيق في وفاته أنّه انتحر. لكن بعد ضغط مارسته عائلة تيمول والمجتمع المدني، أعادت محكمة في جنوب أفريقيا فتح قضيّته بعد 45 عاماً. وأصدر القاضي المكلَّف بالقضية قراراً بأنّ الشرطة عذّبته وقتلته.[20] وتعكس هذه القضية البارزة الأثر القوي الذي يتحلّى به التوثيق والمناصرة على حدّ سواء في تحدّي ما يسمّى بالحقائق الراسخة، حتّى بعد مرور أربعة عقود. طبعاً، لقد اضطلع القضاء المسيّس بدور بارز ليس في قضية تيمول فحسب، بل في قضايا كثيرة أخرى في جنوب أفريقيا وغيرها أيضاً.

ويضيف التعقيد الذي يشوب الصراع السوري المزيد من الأهمّية إلى ضرورة حفظ الروايات. فعلى عكس المراحل الانتقالية في أماكن أخرى، يتّسم الصراع السوري بانتشار عدد من الجناة والجهات الفاعلة غير الحكومية بما فيها الميليشيات، والحروب بالوكالة مثل مسألة تصفية الحسابات بين المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا، والتوتّرات الطائفية. وكما فسّر حسام القطلبي من مركز توثيق الانتهاكات: "لا نتحدّث عن سوريا واحدة، بل عدّة نسخات من سوريا. إذ تختلف دمشق عن حمص وإدلب ودير الزور وغيرها".[21] ووجدت منظّمات المجتمع المدني أنّ أهدافها التوثيقية تتوسّع بسرعة من مجرّد التركيز على الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام إلى تلك التي ترتكبها مجموعات معارضة متعددة. بالتالي، يُعدّ التوثيق أساساً لحفظ الروايات المتعددة والادّعاءات المتعدّدة بالحقيقة في سوريا. وسيساعد الإبقاء على هذه الروايات معاً كجزء من تاريخ مؤلم على المساهمة في زيادة التسامح في سوريا التي تعاني استقطاباً شديداً. وشدّد معتصم السيوفي، من منظّمة اليوم التالي، على مدى أهمّية "نقل الأحداث للناس بطريقة شاملة".[22] وتُعتبَر الحقائق القضائية، مثل الإدانات الصادرة عن المحاكم، ضرورية لكن غير كافية لوحدها، فهي لا تقدّم صورة شاملة لحجم الأعمال الوحشية ونطاقها. بالتالي، يصبح تمثيل الضحايا وتمثيل الجناة مقتصرَين على الأدلّة المقبولة في محكمة ما.

من هذا المنطلق، يجدر التركيز على حدود الحقيقة القضائية. فكما أشارت أكاتينو وكولينز، "يتطلّب الإجراء القضائي إعادة بناء بعض الأجزاء من ماضٍ عنيف لا أكثر: أي تلك المرتبطة بوظيفتها الأساسية القاضية بتحميل مسؤولية جنائية لأشخاص معيّنين على جرائم محدّدة. فالتحقيقات القضائية لا تظهر بشكل فعال الأسباب الرئيسية أو الميول التاريخية المزعومة".[23] لذلك، يسعى التوثيق بأهدافه المتعددة ونطاقه الواسع في سوريا إلى وضع أساس ليس لإنشاء "الحقائق القضائية" فحسب، بل إلى إنشاء الروايات المتعدّدة والتاريخ والذاكرة وقصص الضحايا وحفظها أيضاً. وسيتعمّق القسم الآتي في هذه الأهداف.

لما التوثيق؟

يُعدّ الصراع السوري الصراعَ الأكثر فتكاً في القرن الحادي والعشرين والحربَ الأكثر توثيقاً في التاريخ أيضاً.[24] فقد تمّ تحميل عشرات الآلاف من الصور والفيديوهات والوثائق ونسخُها ومسحُها وتسريبُها ونشرُها وحفظُها في أماكن آمنة. وتتألّف حركة المجتمع المدني للتوثيق هذه من شبكات محامين وناشطين وناجين سوريين يعملون داخل سوريا وخارجها منذ اندلاع الثورة المناهضة للحكومة في مارس 2011. والهدف العام بسيط لكن قوي، ألا وهو الحرص على توافر سجلّ للجرائم المأساوية التي ارتُكبت في سوريا. وقد يخدم هذا السجلّ غايات متعدّدة، يتعلّق الكثير منها بالسعي إلى تحقيق نوع من العدالة في سوريا، وسبق أن فعل ذلك.

وفيما تُشكّل المساعدة على تحضير الأدلّة للمحاكمات الجنائية المستقبلية أحدَ الأهداف الرئيسية الدافعة لتوثيق الانتهاكات في سوريا، عمل بعضٌ من الناشطين والمحامين أيضاً على بناء قضايا ضدّ مسؤولين وضبّاط عسكريين في النظام السوري الآن،[25] وذلك من خلال اللجوء إلى قوانين الولاية القضائية العالمية التي تسمح لدول ثالثة مثل ألمانيا بأن تحاكم سوريين على جرائم مثل التعذيب. مثلاً، تعرّض المحامي والناشط السوري مازن درويش للتعذيب في السجن لعدّة سنوات في سوريا وسافر إلى ألمانيا بعد إطلاق سراحه في العام 2015.[26] وقد كان درويش، إلى جانب عدد من المُحتجزين السوريين السابقين، في طليعة الساعين إلى فتح قضايا جنائية في ألمانيا. وتتّهم إحدى هذه القضايا ستة ضبّاط مخابرات برتب عالية ومقرّبين من الرئيس السوري بشّار الأسد بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية.[27]

ويسلّط ناشطون سوريون آخرون الضوء على أهمّية توثيق المجتمع المدني السوري "كمصدر للهيئات الدولية"، ولا سيّما لجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة.[28] وقد أسّس مجلسُ حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنةَ التحقيق في أغسطس 2011 ووكّلها بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقانون حقوق الإنسان الدولي في سوريا منذ مارس 2011 وبتحديد هويّة الجناة، متى أمكن، لكي يخضعوا للمساءلة الجنائية. وتقارير هذه اللجنة متاحة للعامة. وبعد تصويت تاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2016، تأسّست الآلية الدولية المستقلة والمحايدة بهدف جمع الأدلّة التي قد تستخدم في محاكمات مستقبلية لتحميل الجناة مسؤولية انتهاكهم القانون الدولي في سوريا وتحليلها وحفظها.

على المدى القصير، يُعتبَر التوثيق أداةَ مناصرة قوية يُكشف من خلالها عن هوية الجناة وعمّا اقترفوه وتُوثَّق أسماء الضحايا. ويُعدّ ذلك مهمّاً بالنسبة إلى الإعلام وحملات نشر التوعية، ولفرض الضغط على الحكومات والهيئات الدولية للتحرّك. أما أهداف التوثيق الطويلة الأمد في المقام الأوّل فتتمحور بشكل أساسي حول وضع أسس لآليات متعددة للعدالة الانتقالية يستحيل إجراء معظمها في خضمّ الصراع الجاري في سوريا. فيصعب كثيراً مثلاً السعي إلى الإصلاح المؤسساتي من دون المرور بمرحلة انتقالية سياسية.

غير أنّ توثيق الانتهاكات يقدّم سياقاً تاريخياً تعتبره شخصيات المجتمع المدني السوري مهمّاً لهذا النوع من الإصلاح في المستقبل. فكما أشار محمد العبد الله من المركز السوري للعدالة والمساءلة، "بهدف القيام بإصلاح مؤسَّساتي فعّال، من الضروري تأمين توثيق عالي الجودة".[29] وأضاف حبيب نصّار قائلاً: "تتطلّب جميعُ آليات العدالة الانتقالية التوثيقَ. وما يختلف هو معيار الإثبات".[30] ويختلف طبعاً المعيار القانوني للأدلّة المقدَّمة في محكمة ما عن نوع

الموادّ اللازمة لمبادرات المصالحة الوطنية، بما فيها لجان تقصّي الحقائق. بالتالي، يبرز إقرار كبير في أوساط الناشطين في المجتمع المدني السوري أنّ التوثيقَ أساسيٌّ بحدّ ذاته وأساسٌ لعدد من آليات العدالة الانتقالية. بشكل عام، كما يقول فضل عبد الغني، "فإنّ حفْظُ التاريخ نوعٌ من المساءلة".[31]

ومنذ أن بدأ الصراع السوري في العام 2011، ساهم الجمع المستمرّ للوثائق بشتّى أنواعها في بناء مجموعة أكثر شمولاً من الروايات التي كانت لتضيع أو تُدمَّر في خلال الحرب. بالفعل، يشكّل حفظُ الوثائق أيضاً أحد أهداف المجتمع المدني السوري. وذلك يحمي الوثائق من نظام مزمع على تلفها. وقد ركّز القطلبي على مدى أهمّية هذا الإنجاز من أجل حماية وثائق الانتهاكات مع تزايدها".[32]

وقد رفع الضابط السوري المنشقّ المعروف باسم "قيصر" بشكل كبير من عدد هذه الوثائق عبر تهريب 55 ألف صورة لرجال ونساء وأطفال عذّبهم النظام السوري وقتلهم. وكان قيصر مصوّراً فوتوغرافياً عسكرياً بين العامَين 2011 و2013 في سوريا. وقد أدّى هوسُ النظام في توثيق أعماله الوحشية إلى تقديم مجموعة وافية من الموادّ للتحقيقات الجنائية. وتُعدّ صور قيصر، التي تأكّدت التحقيقات القضائية من صحّتها، أساساً لمجموعة الأدلّة التي تربط مسؤولي النظام السوري بالقتل الجماعي الممنهج.

ويشمل حفْظ الوثائق سجلّات ملكية الأراضي والعقارات. فكما فسّر السيوفي: "نسعى إلى مسح النُسخ المتعلّقة بسجلّات الأراضي والعقارات التي بحوزة المجالس والمحامين وغيرهم من الناشطين المحلّيين".[33] وعلى الرغم من أنّ انتشار الجرائم مثل التعذيب والقتل على نطاق واسع جعل المجتمع المدني يعطي الأولوية لتوثيق الانتهاكات الجسدية، من الملفت أنّ جهود التوثيق تشمل أيضاً توثيق وثائق تسجيل الأراضي. ويُعدّ ذلك، كما فسّر عدد من المشاركين في المقابلات، إجراءً وقائياً يهدف إلى تسهيل عودة النازحين السوريين إلى منازلهم في المستقبل. وبالإشارة إلى الثمانية ملايين سوري الذين فرّوا من منازلهم منذ العام 2011، فسّر العبد الله أنّ عودة هؤلاء السوريين من دون سندات ملكية موثّقة جيداً "ستشعل فتيل حرب أهلية في سوريا. [لكن] عندما يعود الناس إلى منازلهم ويجدون آخرين يسكنونها، ستكون بحوزتهم وثائق تثبت أنّهم يملكون هذا المنزل".[34] وقد كرّر وائل سوّاح أهمية هذا التوثيق قائلاً: "نسعى إلى حفظ الملكية لمالكيها ووقف التغيير الديموغرافي الذي يحاول النظام فرضه، إذا تمكّنا من ذلك".[35]

وغالباً ما يتمّ التقليل من أهمّية حفظ السجلّات الصادرة عن إجراءات مثل لجان تقصّي الحقائق والمحاكمات، ومن أهمّية الحصول عليها.[36] ويرى براندون هامبر وغرين كيلي أنّه ينبغي إيلاء انتباه أكبر لهذه الروايات والسجلّات من أجل "إجراءات التغيير الاجتماعي الأوسع في مرحلة ما بعد الصراع".[37] لذلك، تشكّل أهداف التوثيق الواسعة النطاق التي يضعها المجتمع المدني السوري مكوّناً مهمّاً في إجراءات التغيير الاجتماعي الأوسع كهذه، ولا سيّما أنّ مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة تقوم بالتوثيق. ويفسّر ذلك جزئياً الحيطة التي تتوخّاها بعض المنظّمات الدولية التي تركّز على المحاكمات عندما تجمع أدلّة يقدّمها ما يُعرف بـ"جهات غير محترفة". سنبحث في هذه النقطة لاحقاً، لكن أولاً نبدأ بلمحة موجزة عن عمليّة التوثيق.

عمليّة التوثيق

فيما يشكّل التوثيق أساساً لعمل المجتمع المدني السوري، فإن كلُّ منظّمة تقوم بعملية التوثيق بطريقة مختلفة. فقد تأسّس مركز توثيق الانتهاكات في العام 2011 كبرنامج للمركز السوري للإعلام وحرّية التعبير. غير أنّ حجم الانتهاكات ووتيرة ارتكابها السريعة دَعَيا إلى تأسيس كيان منفصل يركّز حصراً على توثيق الأعمال الوحشية في سوريا بقيادة فريق من جامعي البيانات في سوريا.[38] ويوثّق مركز توثيق الانتهاكات انتهاكات القانون الإنساني الدولي بالإضافة إلى قانون حقوق الإنسان الدولي. ومن خلال فريق يضمّ ناشطين داعمين لحقوق الإنسان ومحامين وصحافيين في سوريا والأردن وتركيا، يجمع المركز البيانات بشكل فيديو وصور ووثائق مباشرة بعد وقوع حادث ما. وتُقدَّم هذه البيانات لاحقاً إلى مدقّقي البيانات، الذين يختصّ كلّ واحد منهم بمحافظة من المحافظات السورية، للحرص على دقّة البيانات وشموليتها قبل إدخالها إلى قاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات. ثمّ يطبّق إجراء تحقُّق من صحّة المعلومات، ويدقِّق بانتظام في البيانات فريقٌ من المدراء التنفيذيين في قاعدة البيانات من أجل الحدّ قدر الإمكان من الأخطاء. وبحسب القطلبي، يسمح هذا الإجراء بإنشاء صلات لكي تسهّل هذه البيانات إجراءات أيّ تحقيق جنائي في الحوادث.[39]

في سياق مماثل، يجمع المركز السوري للعدالة والمساءلة البيانات ويصنّفها بالاستناد إلى معايير ترتكز على القانون الإنساني الدولي. ويصنّف المركز بيانات التعريف من خلال وضع علامات، مستعيناً بآلاف الصور ومليون شريط فيديو يبلغ مجموعها حوالي ثلاثة ملايين دقيقة. ويفسّر العبد الله قائلاً: "نعتبر العلامات خبزنا اليومي... نوثّق من أجل العدالة الانتقالية. ونقيم روابط في قاعدة بياناتنا ونقترح صلات بين الجهات الفاعلة والنشرات لكي نحصل على أحداث محتملة".[40] والجهة الفاعلة عبارة عن "فريق مغبون" أو "جانٍ مزعوم". والنشرة هي أيّ معلومة غير صادرة عن شخص، مثل شريط فيديو أو تقرير طبّي. والأحداث هي مجموعة من الجهات الفاعلة والنشرات، مثل هجوم الأسلحة الكيميائية في خان شيخون في أبريل 2017. ويعتمد عدد من منظّمات المجتمع المدني إجراء توثيق مشابهٍ يبدأ بجمع البيانات بواسطة فِرَقٍ تعمل في سوريا والبلدان المجاورة، ولا سيّما في الأردن وتركيا. ثمّ يتمّ حفظ البيانات أو تحميلها أو مسحها أو نسخها أو تسريبها إلى المنظّمات. فتدقِّق تلك فيها وتصنّفها وتتأكّد من صحّتها. ولا تخلو شبكة التوثيق المعقّدة من التحديات، كما نبيّن أدناه.

تحدّيات التوثيق في ظلّ الصراع الجاري في سوريا

بسبب العنف الجاري في سوريا، يتعرّض جامعو البيانات والناشطون وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني للقتل والخطف والمضايقة والاحتجاز. علاوة على ذلك، كما فسّر عدد من المشاركين في المقابلات، لقد تسارع في تطوير منظّمات مجتمع مدني سوري تركّز على حقوق الإنسان والتوثيق منذ ثورة العام 2011: "خبرتنا لا تتعدّى سنوات قليلة. وما زلنا في مرحلة التعلّم".[41] وفي العام 2010، تَسجّل حوالي 1200 منظّمة غير حكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا.[42] غير أنّ الخدمات التي تقدّمها هذه المنظّمات غير الحكومية ركّزت بصورة خاصة على الأعمال الخيرية والتعليم والدعم الطبي والدعم الاجتماعي. ونظراً إلى الغياب شبه الكامل لمنظّمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل خاص على العدالة والمساءلة منذ قبل اندلاع ثورة العام 2011، خاض المجتمع المدني فترة تعلّمية صعبة ومكثّفة في أجواء عنف جارٍ شهدت ارتكاباً مستمراً لأعمال وحشية ممنهَجة وواسعة النطاق.[43] وكما لفت سوّاح قائلاً:

> منذ عقد من الزمن، لم نكن ندري بمفهوم العدالة الانتقالية. لكن على مدى السنوات الستة أو السبعة الماضية، درّبنا أنفسنا وتثقّفنا بشأن هذه المسألة. لكنّنا بطريقة أو بأخرى لا نزال تلاميذ في هذه المدرسة.[44]

إضافة إلى ذلك، فقد شكّل العملُ في أوضاع غير مستقرّة تحدياً كبيراً لعمل المجتمع المدني السوري. إذ يتضمّن الكثير من الجناة جهاتٍ فاعلةً غير حكومية، مثل الميلشيات العاملة من دون قواعد قانونية منصوصة. وتتغيّر أيضاً هذه الميلشيات باستمرار، فتؤدّي إلى وضع يتغيّر فيه الصراع يومياً تقريباً. هذا ما دفع بأشخاص شاركوا في المقابلات مثل درويش إلى الاستنتاج بأنّ التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع المدني السوري في عمله نحو التوثيق والعدالة الانتقالية هو الصراع الجاري.[45]

وعلى الرغم من العمل بالنيابة عن الضحايا، واجه المجتمع المدني السوري تحدياً مهمّاً فيما يتعلّق بتلبية توقّعات الضحايا بالعدالة. ويشير دياب سريّة، مدير البرامج في منظمة اليوم التالي، إلى أنّ مَيل بعض المنظّمات غير الحكومية الدولية البارزة إلى الاستعانة بأمثلة عن العدالة الانتقالية في بلدان انتهى فيها العنف وتمّ التركيز فيها على أهمّية الصفح يصعّب مسيرة العدالة الانتقالية في سوريا:

> قامت المنظّمات غير الحكومية المحلّية والدولية على حدّ سواء [بنشر التوعية حول] معنى العدالة الانتقالية، لكني أعتقد أنّ ذلك لم ينفع لأنّ هذه المنظّمات استعانت بأمثلة عن العدالة الانتقالية في بلدان انتهى فيها العنف، على غرار جنوب أفريقيا التي شمل سعيها إلى العدالة الانتقالية العفو والصفح، فاعتقد السوريون أنّ العدالة الانتقالية مسألةُ صفح لا أكثر. وكان لذلك تأثيرٌ ضارّ لأنّ عدد القتلى كان في تزايد، فيما ما برحت المنظّمات الدولية تتحدّث عن التعويضات والصفح والعفو. بالتالي، كسبت العدالة الانتقالية في البداية صورة مشوَّهة ورَاوَد الشعب انطباعاً سلبياً في شأنها.[46]

علاوة على ذلك، المعيار العالي لقبول الأدلّة في المحاكمات جعل من السعي إلى رفع دعاوى قضائية مسألة صعبة، مما زاد من خيبة أمل الضحايا الذين يتوقّعون عدالة أسرع. وقد فسّر العبد الله أنّ التحدّي هو الاعتراف بالأذى مع الالتزام بالمعايير القانونية:

لا نستخدم مصطلح "شهيد" على الإطلاق. حتّى وإن قلت لي إنّ جندياً قد أطلق النار على والدي أمام عينَيّ، [سأصنّفه] "جانياً مزعوماً". هذا أمر صعب جداً بالنسبة إلى الضحايا. فهو يؤلمهم.[47]

ويُعدّ ذلك خير مثال عن المعضلة القائمة حيال السعي إلى العدالة مروراً بالمحاكم الجنائية التي قد تطول، مع التعامل في الوقت عينه مع توقّعات الضحايا بتطبيق العدالة بسرعة. علاوة على ذلك، قد تؤدّي القصّة المحدودة بطبيعتها الصادرة عن "الحقائق القضائية" إلى عدم رضا الضحايا:

قد تؤدّي الحدود التي تفرضها قوانين الأدلّة الخاصة ومعايير البراهين الأكثر تشدداً وضمانات مراعاة الأصول القضائية التي يفرضها الإجراء القضائي إلى اعتبار الحقائق المعترف بها اجتماعياً أو رسمياً سابقاً بأنّها غير مُثبَتة في المجال القضائي... وقد يولّد تعليق الاعتقادات السابقة وافتراض البراءة، اللذان يشكّلان جزءاً لا يتجزّأ من الإجراءات القضائية، اضطراباً لدى الأقرباء والضحايا وغيرهم من أولئك الذين يملكون سبباً وجيهاً ليعرفوا الحقيقة الفعلية لما يخضع للحكم من جديد، أو يعتقدون بأنهم يعرفونها. فالحاجة إلى تكرار شهادات سابقة وطرح جانباً نتائج وروايات سابقة صادرة عن المجتمع المدني أو لجان تقصّي الحقائق أو حتّى التقليل من قيمتها إلى حدّ كبير قد تتسبّب بالإحباط أو حتّى الإساءة.[48]

ويزيد التقارب الجغرافي بين الجناة والضحايا في مجتمعات اللاجئين من شعور الظلم هذا.

ويدّعي الكثير من الجناة المزعومين أنّهم لاجئون، فينتهي بهم المطاف في المخيّمات نفسها التي يلجأ إليها ضحاياهم. وقد أدّت معايير الأدلّة في المحاكم إلى إبطال عدد من القضايا المرفوعة ضدّ هؤلاء الجناة المزعومين، بالتالي لا يزال الضحايا يرون هذا الشخص نفسه في المخيّم نفسه. وبحسب ما فسّر العبد الله، أدّى ذلك إلى اعتبار بعض الحكومات، ولا سيّما في أوروبا، أنّها تحمي الجناة بدل من أن تحاكمهم: "كان علينا أن نسافر إلى السويد ونواحٍ أخرى من أوروبا لنفسّر أنه من دون دليل دامغ، تعجز الحكومة عن إعادة [الجناة المزعومين] إلى منطقة حرب أو عن محاكمتهم".[49]

علاوة على ذلك، من بين القضايا السبعة التي أُحيلت إلى محاكم في ألمانيا والسويد، قضية واحدة فقط بحثت في جرائم ارتكبها عنصر في الجيش السوري.[50] أمّا القضايا الستّة الأخرى، فتطالُ عناصر منخفضي الرتبة في داعش وهيئة تحرير الشام (المعروفة سابقاً بجبهة النصرة) وغيرها من المجموعات المسلّحة من غير الدول المعادية للحكومة. وفيما تمحورت التُهم في هذه القضايا حول جرائم حرب، تضمّنت معظم القضايا الأخرى المرتبطة بسوريا تُهماً مرتبطة بالإرهاب.[51] إذ تسهُل نسبياً محاكمة تُهم الإرهاب، بيد أنّها تعجز عن إظهار المدى الذي بلغته الأعمال الوحشية المرتكَبة في سوريا. لذلك، لا عجب في أنّ الضحايا السوريين يشعرون بالإحباط إزاء عدم محاكمة مسؤولين حكوميّين سوريّين. طبعاً، تقف عقبات كبيرة أخرى أمام القيام بمحاكمات من هذ النوع. فضرورة حضور هؤلاء المشتبه بهم شخصياً في قاعة المحكمة تصعّب من احتمالات محاكمة مسؤولين حكوميين سوريين في أجواء الصراع السوري الحالي.[52]

إلى جانب بطء المحاكمات ومحدودية نطاقها، يفقد الضحايا السوريون وعائلاتهم الأملَ بشكل عام مع استمرار الصراع وارتكاب أعمال وحشية. وقد دفع ذلك بالضحايا إلى الإحجام عن التعاون في تقديم الأدلّة.[53] فقد أشارت مها غرير أنّ "السَنة تمرّ والناس يتساءلون عن الأثر الذي نحدثه".[54] ويعكس التركيز على داعش والمجموعات المشابهة في المحاكمات التي أُجريت حتّى الآن أولويّات الأمن الوطني لدى ألمانيا والسويد.[55] نتيجة لذلك، لا تتوافق أولويّات هذين البلَدين الأوروبيين القضائية مع أولويّات المجتمعات السورية التي تسكنهما حالياً.

وكما ناقشنا سابقاً، شكّلت منظّمات المجتمع المدني السوري التي توثّق الانتهاكات مصدراً أساسياً للمعلومات للآليات الدولية. لكن تبرز مخاوف بأنّ الهيئات الدولية لا تعتبر المجتمع المدني السوري سوى مصدر للمعلومات. وقد انتقد عددٌ من المشاركين في المقابلات الهيئات الدوليةَ التي لا تُشرك المجتمع المدني السوري كما يلزم في وضع قرارات السياسة المتّخذة على الصعيد الدولي. وفي مذكّرة قدّمها المركزُ السوري للعدالة والمساءلة إلى الأمين العام للأمم

المتحدة حول الآلية الدولية المستقلة والمحايدة، أعرب المركز صراحةً عن هذا القلق ودعا الأممَ المتحدة إلى العمل مع المجتمع المدني السوري بصفته "شريكاً في تحقيق العدالة" بدلاً من اعتباره مجرّدَ مصدر للمعلومات.[56] وقد قدّم نصّار الملاحظةَ عينها:

> تُعدّ [الآلية الدولية المستقلّة والمحايدة] ... من دون شكّ فرصةً مرحّباً بها، لكن لسوء الحظ أنّها تأسّست من دون استشارة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري... ونشهد هذا النوع من المشاكل بشكل مستمرّ: إذ لا يتمّ إشراك المجتمع المدني السوري في نقاشات السياسة.[57]

وأضافت غرير أنّ المنظّمات الدولية لم تتدخّل أيضاً بصورة مجدية في مسألة النساء السوريات، وهو موضوع نظر إليه المجتمع المدني السوري بشكل جديّ للغاية منذ ثورة العام 2011.[58] فمن خلال عدد من البرامج، أطلقت منظّمات المجتمع المدني، مثل منظّمة اليوم التالي، مبادرات تهدف إلى إنشاء تواصل بين النساء الضحايا قبل انتهاكات العام 2011 وبعده في سوريا. وقد أجرت أيضاً منظّمة اليوم التالي استبيانات معمّقة حول نظرة المساواة بين الرجال والنساء في المجتمع السوري، بالإضافة إلى دور المرأة في القيادة، مثل إدارة مجالس بلدية. لكن لسوء الحظّ، تتجاهل الهيئات الدولية بالإجمال النتائجَ الصادرة عن هذه الأبحاث.[59] فقد أدّى الانشغالُ بكيفية إعادة تفعيل محادثات السلام المتعثّرة إلى تهميش المسائل التي تتعلّق بالنساء والعدالة في سوريا. وفاقم الالتزامُ غير الكافي بين منظّمات المجتمع الدولي والمدني هذا الأمرَ.

وتشمل تحدّياتٌ أخرى ظروفَ الإدارة الذاتية الصعبة التي يعمل فيها المجتمع المدني السوري والموازنةَ المحدودة والقلقَ من تضاؤل المساحة المتاحة للمجتمع المدني للقيام بعمله.[60] ويشير الاعتماد على المتطوّعين، الذين غالباً ما يتغيّرون نتيجة عملهم في بيئة غير مستقرّة أمنياً، إلى الحاجة الدائمة إلى القيام بجلسات تدريب حول إجراءات التوثيق. ويُعزى القلق من تضاؤل المساحة التي يستطيع المجتمع المدني أن يعمل ضمنها إلى القيود الإجمالية المفروضة على الموارد وأيضاً إلى احتمال إعادة توجيه هذه الموارد مستقبلاً بعيداً عن المجتمع المدني السوري ونحو الآليات الدولية، مثل الآلية الدولية المستقلة والمحايدة.[61]

وتشكّل النظرةُ إلى مستوى "احتراف" منظّمات المجتمع المدني المحلّي جزءاً كبيراً من مشكلة التمويل. بعبارة أخرى، تَعتبر المنظّماتُ الدولية أنّ منظّمات المجتمع المدني التي تعمل تبعاً لأولويّات جهات مانحة دولية "محترفةٌ"، ممّا يعزّز من فرص تلقّيها تمويلاً أكبر من تلك التي تعالج الأولويّات الفعلية لدى المجتمعات التي تخدمها.[62] نتيجة لذلك، ينبغي العمل أكثر من أجل أن تصبح العلاقة بين المجتمع المدني المحلّي والدولي علاقةً فعّالة ومجدية:

> لا تزال [المنظّمات الدولية] تميل إلى التحكّم بالأجندة وإلى نقل المخاطر إلى الشركاء المحلّيين وإلى عدم تقديم الدعم الطويل الأجل والمتوقّع الذي تدرك مدى الحاجة إليه، فيما تستمرّ بتقديم تمويل كبير إلى المنظّمات الكبيرة الغربية الطابع بدلاً من المنظّمات الصغيرة أو المتوسّطة الحجم التي قد تنسجم أكثر مع حاجات المجتمع.[63]

علاوة على ذلك، تواجه منظّمات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق تشوبها الصراعات نقصاً كبيراً في التمويل المناسب. ويقدّر البنك الدولي أنّ نفقات منظّمات المجتمع المدني التي تعمل في ظروف هشّة أو في صراعات أعلى ثلاث مرّات من تلك التي تعمل في مواقع أخرى.[64]

وبشكل عام، يبرز التباس إزاء ما يشكّل مجتمعاً مدنياً والعلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة. وباعتقاد السيوفي، يعود جزءٌ من هذا الالتباس إلى اعتبار أنّ دور المجتمع المدني يقضي بالمساعدة على التخفيف من أثر الحرب الإنساني، سواء من خلال الإغاثة الطبية أم حماية المدارس أم بناء الملاجئ. غير أنّه يُنظر إلى منظّمات المجتمع المدني التي تهتمّ

بحقوق الإنسان نظرة شكّ، ولا سيّما في غياب ما يُعدّه السيوفي "دولة عصرية"، فيقول: "أنا شخصياً لا أفهم كيف يمكن فصل المجتمع المدني عن الخطاب السياسي وعن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان... لا يستطيع المجتمع المدني أن يتواجد إلا في دولة عصرية".[65]

وقد تكلّم نصّار على دور منظّمات المجتمع المدني السوري في السياق السوري الخاص:

> تشكّل طبعاً المنظّمات غير الحكومية السورية نوعا ما جزءاً من الحركة الثورية. ففيما يُعَدّ بعض المنظّمات موضوعياً في توثيقه، لدى هذه المنظّمات أيضاً دوافع أخرى مغايرة عن المنظّمات الدولية، مثلاً، كمنظّمة هيومن رايتس ووتش. ويُعَدّ هذا الوضع طبيعياً للغاية، ويجدر به أن يكون على هذا النحو... ويُشكّل المحلّيون جزءاً من السياق ويفكّرون أيضاً في مسائل مثل السعي إلى مرحلة انتقالية والتخلّص من الدكتاتوريين السلطويين الدمويين وغيرها من الأمور. هذا ما يعنيه أن تقوم منظّمة سورية بالتوثيق مقارنة بمنظّمة دولية... هذا لا يؤثّر أبداً في مصداقية عملها.[66]

وتُعتبَر الاستعانة بالمحامين وغير المحامين والناشطين والناجين على حدّ سواء لجهود التوثيق في سوريا مثالاً واضحاً على الطبيعة العضوية لهذه الحركة في توثيق الانتهاكات. فحيث تغيب المحاكم العاملة المحلّية والمبادرات إلى المصالحة والتعويضات وحيث ينعدم التعاون بين المؤسّسات الحكومية والمجتمع المدني، يبقى التوثيق سبيلاً متاحاً لحفظ المعلومات التي تعتبر هامّة لتأسيس هذا النوع من الآليات في المستقبل. وفي غياب أيّ ضمانات واقعية في أنّ كبار المسؤولين الحكوميين، مثل الرئيس السوري بشار الأسد، سيعتقلون ويحالون بشخصهم إلى القضاء لمحاكمتهم، يقدّم التوثيق مقاربة متاحة إلى العدالة لا تستقصي في الوقت ذاته احتمال القيام بمحاكمات مستقبلية. وبالفعل، يُعَدّ التوثيق أداة المجتمع المدني الأقوى في وجه العنف الجاري وبروز السلطوية من جديد.

وتتأثّر في المقام الأوّل نظرةُ المنظّمات الدولية إلى مستوى الاحتراف لدى منظّمات المجتمع المدني المحلّي بمدى الالتزام بالقواعد الإجرائية والأدلّة عند جمع البيانات. فيبرز تخوّف أنه في غياب محكمة جنائية أو محاكمة قضائية تُجري الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التوثيقَ من دون إرشاد هذه القواعد، ممّا يحدّ من فرص قبول توثيقها في المحكمة.[67] غير أنّ هذه المقاربة تعطي قيمة للحقائق القضائية، التي تُعدّ محدودة بطبيعتها، كما سبق أن ذكرنا. بالإضافة إلى ذلك، لا يأخذ هذا التركيز على التوثيق وفقاً للقواعد الإجرائية والأدلّة في الحسبان دورَ صحافة المواطن التي تودّي دوراً أساسياً في إجراءات توثيق الصراع السوري. طبعاً، يشكّل الالتزام بالقواعد الإجرائية والأدلّة أمراً ضرورياً لكي تقبل المحكمة بالموادّ. لكن لا ينبغي رفض الوثائق التي ربّما لم تُجمَع وفقاً لهذه القواعد الإجرائية واعتبارها باطلة تماماً.

ويقدّم كلٌّ من السياق والمعلومات الخلفية موادّ مهمّة أيضاً، سواء لبناء قضية جنائية أم لفهم الماضي. ويبرز تخوّفٌ آخر له صلة بتعريض الشهود والناجين للأذى عندما يجمع الموثّقون غير الخبراء الأدلّة. لكن ماذا لو كان هؤلاء الشهود والناجون هم الموثّقين أنفسهم؟ تميل المنظّمات الدولية إلى اعتبار التوثيق إجراءً يجريه محترفون، يكونون عادة محامين ومحقّقين، من أجل خدمة "الأشخاص الذين نسعى إلى مساعدتهم في نهاية المطاف".[68] ويغضّ هذا التصرّف الطرف عن المشاركة الفاعلة لهؤلاء الأشخاص، أي الضحايا، في توثيق الأعمال الوحشية المُرتكَبة بحقّهم.

نهايةً، يشير غياب الإرادة السياسية لدى النظام السوري ومؤسّساته بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الدولية إلى أنّ المسؤولية الجنائية والمصالحة تبقيان احتمالَين صعبَين. وقد زاد هذا الغياب أيضاً من التفاوت في وجهات النظر حول العدالة بين المجتمع المدني السوري والجهات الفاعلة الدولية. فيقول درويش: "بصفتنا منظّمات مجتمع مدني سوري، نعتبر المساءلة والعدالة الانتقالية شرطَين أساسيَّين لتحقيق السلام ولبناء مجتمع سوري جديد. في المقابل، تعتبر القوى العظمى، من بينها الأمم المتحدة، أنّ المساءلة ستقضي على عملية السلام!... لا

تفتقر سوريا إلى الأدلّة، بل إلى الإرادة".[69] وإزاء هذه التحدّيات، تمكّنت حركة التوثيق المتنوّعة في سوريا من الحرص على إبقاء مسألة العدالة حيّة على الصعيد الدولي. وقد شكّل وضع الآلية الدولية المستقلّة والمحايدة التأكيد الأقوى على بروز مستوى معيّن من الهواجس الدولية إزاء المساءلة الجنائية في سوريا. وسيناقش القسم اللاحق هذه الإنجازات وغيرها على الرغم من الحرب الجارية في سوريا.

نجاحات على الرغم من كلّ الصعاب

على الرغم من أنّ التوثيق الذي يقوم به المجتمع المدني السوري محفوفٌ بالتحدّيات، إلا أنه حقّق إنجازات كبيرة في ظلّ حرب جارية. ففي المقام الأوّل، أُبقيت مسائل العدالة والمساءلة مطروحة نتيجة جهود المجتمع المدني المتواصلة.[70] وأشار درويش إلى القضايا المفتوحة حالياً في محاكم أوروبا كمؤشّر على نجاح المجتمع المدني السوري في "عدم السماح بانتزاع ملفّ المساءلة والعدالة أو بطرحه جانباً، على الرغم من غياب كبير للإرادة السياسية على الصعيد الدولي وصعيد الأمم المتحدة".[71] علاوة على ذلك، تعتمد التحقيقات الدولية، مثل لجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلّة، بشكل كبير على عمل منظّمات المجتمع المدني السوري التي توثّق من أجل صياغة تقاريرها.[72] وقد أوضح القطلبي ذلك، وأشار إلى أهمّية دور المجتمع المدني السوري في الحرص على أن تلقى عوامل سوريا السياقية المتعدّدة الاهتمام اللازم على الصعيد الدولي:

> لا تستطيع [الهيئات الدولية] أن تبني قضايا من دون منظّمات المجتمع المدني السوري. فالحرب السورية هي الحرب الأكثر توثيقاً في التاريخ. وتأتي منظّمات المجتمع المدني السوري في طليعة جهود التوثيق من دون سواهم... وتضطلع هذه المنظّمات بدور هام في مساعدة أيّ هيئة دولية على فهْم سوريا بشكل صحيح. لقد كانت سوريا منغلقة جدّاً قبل العام 2011. ولولا عمل منظّمات المجتمع المدني السوري، كان ليلفّ مجريات الأمور في سوريا غموض كبير.[73]

بالفعل، تواجه الهيئات الدولية صعوبة كبيرة في الوصول إلى ميدان العمل بسبب القيود الأمنية، ممّا يجعل عمل السوريين الناشطين في المجتمع المدني على الأرض مهماً أكثر للحرص على الاستمرار بالتوثيق.

وتسهّل أيضاً قدرة الوصول المحلّية هذه الحصولَ على الأدلّة الورقية التي عادة ما تكون منتشرة في الأنظمة الدكتاتورية. وبفضل جهود المحامين والناشطين والمنشقّين السوريين، مثل قيصر، الذين يعرّضون أنفسهم لخطر كبير لتهريب المستندات، تملك كيانات مثل لجنة العدالة الدولية والمساءلة مستندات موثّقة تضمّ أوامرَ موقّعة من شخصيات تتبوّأ أعلى المراتب في الحكومة السورية. وتربط هذه الأوامر "تعذيب عشرات آلاف السوريين وقتلهم المنهجَين بسياسة خطّية وافق عليها الرئيس بشّار الأسد وتمّ تنسيقها في أجهزة المخابرات والأمن التابعة له ونفّذها عملاء النظام، الذين نقلوا أخبار نجاحهم في حملتهم إلى رؤسائهم في دمشق".[74] وعلى غرار النظام السوري، ترك النظام الدكتاتوري التشيلي دليلاً ورقياً لانتهاكاته بفضل تركيزه المفرط على الإجراءات القانونية والبيروقراطية.[75]

وتُعتبر مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية، التي تضمّ بين 15 و17 منظّمة من المجتمع المدني السوري، مثالاً على التعاون بين المنظّمات غير الحكومية المتعدّدة التي تعمل من عدّة مواقع مختلفة. ومن خلال اتصالات واجتماعات دورية، باتت المجموعة منصّة للنقاشات الجارية حول السعي إلى العدالة الانتقالية في ظلّ صراع متقلّب. وقد أشاد دياب سرية، الرئيس الحالي لهذه المجموعة، بقدرة منظّمات المجتمع المدني على تشكيل تحالفات كهذه في ظروف صعبة يعمل فيها الكثير من الأعضاء خارج سوريا.[76] بالتالي، شكّلت أيضاً الفِرقُ التي تعمل على الأرض في سوريا جزءاً من شبكة تتحلّى "بتنسيق ممتاز في جمع التوثيق والأدلّة" الذي يُعدّ أساسياً لآليات العدالة الانتقالية المستقبلية.[77]

وأشار العبدالله إلى أنّ بعض الجناة المزعومين الذين يدّعون أنّهم طالِبو لجوء قد يفلتون من المحاكمة بسبب غياب الأدلّة الكافية التي تثبت ارتكابهم الجرائم. لكن في هذه الحالات، يتمّ إعلام سلطات الهجرة بقضية الفرد المعني، فتُجمّد عندئذ طلبه باللجوء. إذ يُعدّ "الشكّ أكثر من كافٍ لصرف طلبهم كملتمسي اللجوء، فينتهي بهم المطاف في حالة معلّقة. ولا تستطيع [الحكومة] ترحيلهم إلى سوريا بسبب القانون الدولي".[78] بعبارة أخرى، في غياب محاكمة، يبقى الجناة المزعومون مشتبهاً بهم، وهذا يُعدّ شكلاً من أشكال النجاح (وإن كان محدوداً)، حسب تفسير العبدالله.

ولا يمكن الاستخفاف بالجهد الكبير الذي يتمّ تكبّده للحرص على توثيق كلّ انتهاك في الصراع السوري بأدقّ التفاصيل. إذ إنّ عمليّة جمع هذه الانتهاكات ووسمها ووضع العلامات وإنشاء الصلات والتأكّد من صحّة المعلومات لا يأخذ الكثير من الوقت فحسب، بل له وقع نفسي شديد على الموثِّقين والموثَّقين أيضاً. وتُعدّ النجاحات المعروضة سابقاً ملفتة نظراً إلى الصعوبة البالغة والمهوّلة التي تشوب التوثيق في خلال صراع جارٍ. ومع أنّ تلبية توقّعات الضحايا في تحقيق عدالة سريعة من خلال محاكمات سريعة تبقى تحدياً كبيراً، تمّ تحقيق نجاحات صغيرة لكن جديرة بالذكر في إجراءات القضايا الجنائية المُضنية. ويسلّط ذلك الضوء على أهمّية التوثيق كآلية مستقلّة للعدالة الانتقالية في صراعات جارية.

الرؤى حول المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية في سوريا

نظراً إلى الظروف القاسية التي يُجرى فيها التوثيق وإلى القيود التي تواجه آفاق تحقيق العدالة الانتقالية، يجري المجتمع المدني السوري تطويراً ومراجعة مستمرّة لما ينبغي أن تؤدّي إليه العدالة في سوريا. وعلى عكس منظّمات المجتمع المدني الأخرى التي تركّز على التوثيق، تُعدّ رؤية منظّمة اليوم التالي رؤية أكثر استشرافية. فبعد أن نشرت هذه المنظّمة تقريرها الرائد في العام 2012 والذي يضع مخطّطاً لما بعد المرحلة الانتقالية المستقبلية في سوريا، عادت المنظّمة لتراجع مقاربتها نظراً إلى العنف المستمرّ.[79] ففي البداية، قدّمت منظّمة اليوم التالي رؤيتها لمرحلة انتقالية تلي استبدال نظام الأسد بنظام ديمقراطي. في هذا السيناريو، تمّ التركيز على أهمّية المواطَنة والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وفيما لا تزال هذه الأهداف قائمة، اضطرّت المنظّمة إلى تعديل رؤيتها وفقاً للسياق الفعلي الذي تطوّر منذ حينها. وقد فسّر السيوفي:

> اختلف العام 2012 كثيراً عن الواقع الحالي. فعندما أُصدر تقرير [منظّمة اليوم التالي]، توقّعنا ألّا يطول الأمر قبل أن يتنحّى النظام. نحن نسعى الآن إلى تحديث هذه الرؤية وتقديم رؤيتنا الجديدة للمرحلة الانتقالية السياسية في سوريا بالاستناد إلى وقائع اليوم. فهدفنا النهائي هو مساعدة سوريا على الانتقال لتصبح بلداً ديمقراطياً وعلى الانخراط مع المجتمع والمجالس البلدية والمجتمع المدني المحلّي ومع الناشطين وغيرهم من أجل التوصل إلى توصيات السياسة وللتأثير في السياسات القائمة حالياً.[80]

بالتالي، تَشكّلت مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية، التي تقع في منظّمة اليوم التالي تحت قيادة سرية التنسيقية، من أجل تقديم "منصّة للمجتمع المدني السوري لدعم العدالة الانتقالية اليوم وفي المستقبل".[81] والسبب في ذلك أنّه في مراحل الصراع السوري الأولى، "لم يتمّ وضع مخطّط لعدالة انتقالية من أجل وضعٍ ما زال فيه العنف جارياً".[82]

وعلى الرغم من المراجعة المستمرّة لأفضل مقاربة من أجل تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا، تبقى المساءلة الجنائية من خلال المحاكمات مكوّناً أساسياً في رؤية المجتمع المدني للعدالة. ويعي تماماً معظم الذين شاركوا في المقابلات العقبات التي تعرقل العدالة الجنائية في سوريا. غير أنّ ذلك لا يخفّف من أهميّتها لما يعتبرونه جزءاً لا يتجزّأ من معالجة العدالة الانتقالية في سوريا. ويعلن المركز السوري للعدالة والمساءلة صراحةً عن الحاجة إلى مساءلة جنائية، لكنّه يحذّر من عدالة انتقامية متسرّعة ستخيّب أمل الضحايا:

> على الرغم من الحاجة الملحّة إلى السعي إلى المساءلة بشكل فوري، من المفضّل تأجيل العدالة مع وجود الإجراء القانوني المُعيب بطبيعته، حتّى وإن عنى ذلك الانتظار لعدّة سنوات ليتمكّن السوريون من نيل تعويض عن الأعمال الوحشية التي عانوها. فإجراء قانوني يعجز عن تلبية حاجات الضحايا ويولّد خيبة أمل لديهم في الإجراءات القضائية الرسمية قد يؤدّي إلى تدمير آفاق تحقيق عدالة انتقالية في سوريا على المدى الطول.[83]

وفعلاً، في أنحاء أخرى من العالم، جرت المحاكمات بعد عقود على انتهاء الصراع. فبعد مرور حوالي 40 عاماً على الإطاحة بالنظام الدكتاتوري العسكري الأرجنتيني، لا تزال المحاكمات جارية. وقد استغرق امتثالُ رئيس تشاد السابق حسين حبري أمام المحكمة في السنغال 26 عاماً.[84] وفي العام 1985، نشرت أبرشية ساو باولو تقريراً بعنوان "البرازيل:

لا مزيد بعد الآن" (Brazil: Nunca Mais)، ضمت مجموعة من الادّعاءات بالتعذيب وغيرها من الأعمال الوحشية التي ارتكبها النظام الدكتاتوري العسكري البرازيلي. وقد تمّت الاستعانة بهذا التقرير للجنة تقصّي الحقائق البرازيلية في العام 2014، بعد مرور قرابة 30 عاماً على نشره.[85] وتُظهر هذه الأمثلة المدّةَ الزمنيّة اللازمة لكي يتمكّن مجتمع يعاني صراعاً من التكيّف مع ماضيه، سواء أمن خلال المحاكمات أم لجان تقصّي الحقائق أم آليّات أخرى. ولا تختلف سوريا عن هذه المجتمعات، ولا سيّما أنّه لم تبدأ أيّ مرحلة انتقالية بعد. علاوة على ذلك، قد تتغيّر التوقّعات من العدالة مع الوقت. فمع مرور الوقت قد يفسح التركيز الحالي على المحاكمات في المجال أمام أشكال أخرى من العدالة في سوريا، مثل لجان تقصّي الحقائق أو التعويضات أو مبادرات مصالحة وطنية أخرى.

وقد اعترف الذين شاركوا في المقابلات بمسألة الوقت هذه وتحدّيات إجراء محاكمات في ظلّ هذا النوع من الصراع المعقّد. وذكر بعضهم أنّ للاعتذارات العلنية القدرَ عينه من الأهمّية إذا أراد السوريون أن يتخطّوا الماضي. علاوة على ذلك، شدّد سوّاح على أنّه فيما يبقى التعويض المالي لجميع الضحايا أمراً غير واقعي، تحظى المساءلة الرمزية والتعويضات الرمزية بالأهمّية.[86] وأشار عبد الغني إلى أنّ القضايا الحالية الخاضعة لصلاحية قضائية كلّية والقائمة أمام عدّة محاكم في أوروبا "أساسيةٌ في حالة صراع جارٍ".[87] غير أنّ عدداً من الذين شاركوا في المقابلات قد صرّح بأنّ هذه القضايا تمنح عدالة انتقالية محدودة، فهي لا تعالج إلّا جزءاً من الظلم والشكاوى التي عاناها السوريون من جميع الخلفيات. وأوضح سرية أهمّية التدابير الإضافية لإنشاء عدالة انتقالية يقبل بها مجتمع سوري أوسع:

> قضايا الولاية القضائية العالمية ممتازة ونحن نقدّرها، لكنّها ليست عدالة انتقالية... إذ يجدر أن تعترف الدولة رسمياً بهذه الانتهاكات. وسواء أكانت حكومة الأسد أم حكومة جديدة، يجدر أن تعترف الدولة بالمسؤولية وتقدّم تعويضاً. ويُعَدّ هذا الاعتذار مهمّاً للغاية، لا بل يمكن اعتباره أهمّ من قضايا المحاكم. وهي مهمّة لأنّ الشعب يعاني أموراً كثيرة. فإن كانت المسألة عن طبيب خسر وظيفته أم دمار في سوريا بشكل عام أم سجين أم طليق لأنّ شريكه مسجون، أم غيرهم، على الدولة أن تتحمّل المسؤولية، أقلّه بشكل رمزيّ. فقد يساعد اعتذار هذه الدولة على طيّ الصفحة من أجل الشروع في التفكير في المستقبل.[88]

ويعترف آخرون، مثل درويش، أنّ حركة العدالة الانتقالية في سوريا لا تزال في بعض الطرق في مراحلها الأولى. فكما شدّد درويش، على الرغم من أنّ القضايا الحالية القائمة أمام المحاكم في أوروبا تمكّنت من إبقاء مسألة المساءلة والعدالة مطروحة في وجه الإرادة السياسية الضعيفة، فهي لا تشكّل سوى جزء من العناصر الأساسية المكوّنة لإجراء عدالة انتقالية أكثر شمولية.[89]

مراجعة دور المجتمع المدني في تشكيل عدالة انتقالية

باستثناء قضايا المحاكم في أوروبا، تبقى احتمالات إصلاح فوري في سوريا ضئيلةٌ. ونظراً إلى الأهمية التي يعلّقها السوريون على المساءلة الجنائية، قد يرحّبون بمحاكمات إضافية، ولا سيّما بتلك التي تستهدف كبار المسؤولين في النظام السوري. لكن بحسب أكاتينو وكولينز، تردُ في الأحكام القضائية "بيانات عن واقع مثبت... له ادّعاءات خاصة بالحقيقة".[90] فقد أدّى تعقيدُ الصراع السوري الناجم بمعظمه عن جناة وضحايا من أطراف متعددة والحروبُ بالوكالة وانتشار الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الميليشيات والعنفُ الجاري بذاته إلى إنشاء كمية هائلة من الموادّ. وتضمّ هذه الموادّ، التي تتّخذ شكل وثائق خطّية وصور وفيديوهات وأوامر تنفيذية موقّعة وروايات شهود العيان، ثروةً ضخمة من الروايات وادّعاءات متعدّدة بالحقيقة. وفيما تُعَدّ المحاكمات مهمّة لرغبة المجتمع السوري في العدالة، هي لا تشكّل سوى جزء من شبكة القصص هذه. ومن الضروري ألّا تنحصر ادّعاءات الحقيقة المشروعة بتلك الصادرة في قاعة المحكمة:

> قد تؤدّي الحدود التي تفرضها قواعد الأدلّة الخاصة ومعايير البراهين الأكثر صرامة وضمانات مراعاة الأصول القضائية التي يفرضها الإجراء القضائي إلى اعتبار الحقائق المعترف بها اجتماعياً أو رسمياً سابقاً بأنّها غير مثبَتة في المجال القضائي.[91]

وكما أظهر الذين شاركوا في المقابلات، يدرك السوريون تماماً أنّ المحاكمات مهمّة لكنّها محدودة أيضاً في نطاقها فيما يخصّ مسألة عدالة انتقالية تمثّل نطاق الأعمال الوحشية الماضية وتعقيدها.

وحتّى الآن، حرص المجتمع المدني السوري، الذي شهد تدخّل الضحايا والناجين وشهود العيان والمحامين والناشطين بشكل مباشر في توثيق الانتهاكات وتسليط الضوء على قصصهم وآرائهم، على أن تكون حركة التوثيق حركةً عضوية. ويشكّل ذلك فرصةً مهمّة لوضع العدالة الانتقالية المُدَوّلة ضمن إطار محلي. بعبارة أخرى، تساعد المشاركة الفاعلة لهذه المجموعة المتنوّعة من الجهات الفاعلة السورية في التوثيق وفي تأدية دور مهم كمصدر للهيئات الدولية على تسليط الضوء على الآراء والرغبات المحلّية حول المساءلة، التي غالباً ما يهملها إجراء عدالة انتقالية مُدوّلٌ للغاية. علاوة على ذلك، يشير اعتراف المجتمع المدني السوري بأهمية الحفاظ على التوثيق كشكل من أشكال المساءلة، بما فيه توثيق الانتهاكات الجسدية والأراضي وسندات الملكيات، إلى وجهات النظر الدينامية لما يشكّل عدالة انتقالية في سوريا.

غير أنّ المجتمع المدني السوري لم يغيّر كيفيّة السعي إلى عدالة انتقالية في خلال صراع جارٍ فحسب، بل استدعى منه الأمر أن يراجع كيفية فهم ماهيّة المجتمع المدني بحدّ ذاته، أي ممّ يتشكل وما دوره في السعي إلى أشكال متعدّدة من العدالة. ويفسّر بول غريدي وسايمن روبنز أنّ المجتمع المدني "القديم" يفضّل المناصرة والدعم وبناء القدرات، مستنداً إلى الحكومة ومؤسّساتها كمرجع. في المقابل، هما يصفان مجتمعاً مدنياً "جديداً يدعم الاستقلالية والتحرّك المستقلّ وإنشاء البدائل، مستبعداً في أغلب الأحيان اعتبار الحكومة كمرجع رئيسي".[92]

وفي وجه نظام سلطوي راسخ وصراع جارٍ، يمكن وصف منظّمات المجتمع المدني السوري، ولا سيّما تلك التي تركّز على انتهاكات حقوق الإنسان، بأنّها هذا المجتمع المدني "الجديد" الذي يجري تفاعلاته الانتقالية "بشكل مجموعة من الخطابات ونوع من السياسة"، بدلاً من إجرائها عبر آليات مؤسّساتية. ويعني ذلك، بحسب غريدي وروبنز، أنّ المجتمع المدني "الجديد" قد استدعى إعادة التفكير في العلاقة بين العدالة الانتقالية والمجتمع المدني وفي مفهومَي العدالة والانتقال. ويصفان هذه التفاعلات على أنّها "عدالة تمرّ بمرحلة انتقالية".[93] وتُظهر تركيبة الجهات الفاعلة المتنوّعة في المجتمع المدني السوري، التي يمّحى فيها الفارقُ بين الناشطين المحترفين والمواطنين العاديين، التأثير المهمّ لذلك في إصدار ادّعاءات بالحقيقة مشروعة متعدّدة وروايات متعدّدة يمكن الاستعانة بها في آليات انتقالية متنوّعة في المستقبل. وتبرز قوّة هذه الموادّ في الطبيعة العضوية لحركة التوثيق التي أصدرتها، ممّا يعزّز شرعية آلية العدالة الانتقالية التي ستستعين بها في نهاية المطاف.

غير أنّ انخراط جهات المجتمع المدني الفاعلة المتنوّعة في تشكيل العدالة الانتقالية وتنفيذها لا يخلو من التحدّيات. فبعد وفاة مليون شخص نتيجة الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994، تأسّست محاكم جشاشا. وقد شكّلت هذه المحاكم جزءاً من نظام عدالة لامركزي "يديره أشخاص غير محترفين على المستوى المحلّي" ويمكن اعتباره "مثالاً للذين يدّعون أنّ محاكمة واسعة النطاق مستحيلة في بيئة ما بعد الصراع".[94] وقد تأسّست محاكم جشاشا للتعويض عن الكمّ الهائل من القضايا المطروحة أمام النظام القضائي الرسمي ولتفادي انتشار ثقافة الإفلات من العقاب بعد فظائع الإبادة. وقد شكّلت أيضاً آليةً تَمكّن الروانديون من خلالها التوصّل إلى مصالحة. وقد اعتُبرت هذه المسألة هامّة نظراً إلى أنّ الجناة قد شكّلوا قرابة ثُلث السكّان.[95]

لكن كما يذكر آن ماري دو بروير وإتيان روفبانا، شابت محاكم جشاشا عدداً من العيوب، بما فيها النقص في التعويض للضحايا واستياء الناجين من القضاة الذين افتقر معظمهم إلى تدريب قانوني مناسب وقَبِل رشوات.[96] نتيجة لذلك، اختلطت وجهات نظر الضحايا في موضوع محاكم جشاشا. لكن تُعَدّ النظرة إلى محاكم جشاشا مع مرور الوقت إيجابية في الإجمال، على الرغم من شوائب النظام: "بما أنّ الإبادة أثّرت في جميع الروانديين، تمحورت مقاربة جشاشا حول إشراك جميع الروانديين في المحاكم أيضاً. ممّا يعني أنّ الجميع بات محامياً وشاهد عيان ومدّعياً في آن واحد".[97]

لكن على عكس سوريا، بدأ السعي إلى المساءلة في رواندا بعد انتهاء الصراع. غير أنّ إجراء جشاشا يشبه حركة توثيق المجتمع المدني السوري إلى حدٍّ أنّه إجراء عضويٌّ ضمّ ضحايا وشهوداً وناشطين وغيرهم بدلاً من أن ينحصر بمَن يُعتبَرون محترفين قانونيين. وكما سبق أن ذكرنا، لا تخلو حركةٌ عضوية كهذه من التحدّيات. لكنّها مع ذلك طريقةٌ قوية لتعزيز شرعية السعي إلى العدالة الانتقالية، ولا سيّما في مراحلها الأولى وفي سياق حرب جارية.

الخاتمة

كان لتوثيقُ المجتمع المدني السوري أثرٌ تحوّلي في طريقة السعي إلى تحقيق عدالة انتقالية. فقد عزّز التركيزَ على دور الضحايا المهمّ وعلى معالجة قصص التعرّض للأذى، التي غالباً ما يغضّ الطرفَ عنها إجراءُ عدالة انتقالية مدوّل للغاية تدفعه النخبة. ويتزايد التركيزُ على أصوات الجهات الفاعلة المحلّية، حتّى وإن لا تزال طريقة السعي إلى العدالة الانتقالية تتّخذ طابعاً دولياً بالإجمال. فالمشاركة النشيطة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري تتيح الفرصة لوضع إجراء عدالة انتقالية مُدوّل ضمن إطار محلي. وقد جذبت هذه المشاركة أيضاً انتباهاً متجدّداً إلى الولاية القضائية العالمية كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية، ويُعتبَر ذلك مهمّاً في حالة صراع جارٍ تكون فيه خيارات المساءلة المحلّية محدودة بشكل كبير، هذا إن لم تغب تماماً.

ونظراً إلى دور توثيق الأعمال الوحشية في وضع أساس للمساءلة وتقصّي الحقائق وحفظ الذاكرة والتاريخ، ينبغي تسليط الضوء عليه كآلية لا تتجزّأ من السعي إلى العدالة الانتقالية في حالة صراع جارٍ وسياق سلطويّ. فيُعَدّ التوثيق وسيلة قوية لمقاومة غير عنيفة لصراع عنيف للغاية. ويحول التوثيقُ دون الاستيلاء على الروايات وتدمير الذاكرة التاريخية، ويحفظ قاعدة بيانات تضمّ أدلّة للمحاكمات وللجان تقصّي الحقائق المحتملة. بذلك، يبقي التوثيق مسألة العدالة في سوريا حيّة، حتّى وإن غابت عن جدول أعمال محادثات السلام.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز حاجةٌ إلى دعم أكبر من الجهات المانحة بهدف تعزيز جهود المجتمع المدني السوري في إنشاء التوثيق والمحافظة عليه. فتوثيق المستندات أمرٌ أساسيّ لحفظ الأدلّة المعرّضة للتدمير. وهو يُعَدّ مهمّاً، خصوصاً في ظلّ صراع مديد، من أجل حفظ التاريخ الذي يشكّل، كما قال بعض الذين شاركوا في المقابلات، أساساً للمساءلة وكشف الادّعاءات بالحقيقة المتنوّعة ومقاربتها. لذلك، لا ينبغي أن يقتصر دعم الجهات المانحة على التوثيق الذي يهدف حصراً إلى جمع أدلّة تقبل بها المحاكم، بل ينبغي أن يشمل التوثيق بمعناه الأوسع وجمعَ الروايات والقصص والشهادات ليس من الضحايا والشهود فحسب، بل من مجتمعات أخرى تأثّرت بالصراع أيضاً، بما فيها تلك التي نزحت داخل البلاد وتلك التي هربت من سوريا.

وفيما يُعتبر التوثيق في أغلب الأحيان معبراً نحو تطبيق آليات للعدالة الانتقالية، هو وظيفة مستقلة من جهود السعي إلى العدالة الانتقالية. وتشكّل الجهات التي تقوم بالتوثيق السوري واحدة من مزايا هذه التوثيق. إذ تنخرط أعداد هائلة من الناشطين والمحامين والمواطنين العاديين والضحايا والشهود العيان في الحرص على تسجيل الحقيقة حول الانتهاكات وعرضها. وتُعدّ الكتابة عن الأعمال الوحشية عملية تعافٍ بحدّ ذاتها، فهي تحرص على تسليط الضوء على الأذية وتوثيقها وتذكّرها. ونظراً إلى ضيق الموارد الذي يعانيه المجتمع المدني السوري باستمرار، يجدر بالجهات المانحة أن تساهم بشكل أكبر بتمويل جهود التوثيق، ولا سيّما أنّها تشكل وسيلة فعّالة للتوصّل إلى عدالة انتقالية بقيادة الضحايا.

وينبغي الأخذ بجديّة الهواجس المتعلّقة بركاكة الجهود الضعيفة التي تبذلها الجهات الدولية لإشراك المجتمع المدني بشكل مجدٍ في تشكيل القرارات المعنيّة بالعدالة الانتقالية. فقد عجزت حتّى الآن صناعة السياسات المعنية بالعدالة

الانتقالية في سوريا عن الأخذ في الحسبان الرؤية السياقية للمجتمع المدني السوري. وكما أشار العبدالله وغيره: "يعمل الخبراء على مستوى معيّن، ويعمل صانعو السياسات على مستوى آخر".[98] ومن خلال تشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري على المساهمة في صنع السياسات، تصبح مبادرات المساءلة في سوريا قابلة أكثر للتحقيق وتلبّي أكثر رغبات المجتمع السوري في تحقيق العدالة. وينبغي إشراك هذه الجهات كشريك قائد وليس كمتلقٍّ لسياسات العدالة الانتقالية فحسب. وقد ركّز نصّار على أنّ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري تشكّل "جزءاً من السياق".[99] لذلك، ينبغي على المنظّمات الدولية أن تقوم بجهد كبير لإشراك الناشطين المحلّيين، ليس للتعبير عن هواجسهم وتبادل المعلومات فحسب، بل لتشكيل السياسة أيضاً.

الهوامش

[1] راجع Noha Aboueldahab, "Transitional Justice Policy in Authoritarian Contexts: The Case of Egypt," Brookings Doha Center, October 2017; Par Engstrom, "Transitional Justice and Ongoing Conflict in Transitional Justice and Peacebuilding on the Ground: Victims and Ex-combatants, eds. Chandra Lekha Sriram, Jemima Garcia-Godos, Olga Martin-Ortega, and Johanna Herman (London: Routledge, 2012); Chandra L. Sriram, "Beyond Transitional Justice: Peace, Governance, and Rule of Law," International Studies Review, Vol. 19, Issue 1, March 2017.

[2] مثلاً "Guidance Note of the Secretary-General: United Nations Approach to Transitional Justice," United Nations, March 2010, www.un.org/ruleoflaw/files/TJ_Guidance_Note_March_2010FINAL.pdf

[3] مثلاً: Elisabeth Baumgartner, Brandon Hamber, Briony Jones, Grainne Kelly, and Ingrid Oliveira, "Documentation, Human Rights and Transitional Justice," Journal of Human Rights Practice 8 (2016); Brandon Hamber and Grainne Kelly, "Practice, Power and Inertia: Personal Narrative, Archives and Dealing with the Past in Northern Ireland," Journal of Human Rights Practice 8 (2016); Briony Jones and Ingrid Oliveira, "Truth Commission Archives as 'New Democratic Spaces,'" Journal of Human Rights Practice 8 (2016).

[4] تتفاوت التقديرات حول عدد القتلى. ويأتي هذا التقدير من المركز السوري لبحوث السياسات، وذُكر في تقرير هيومن رايتس ووتش "World Report 2017," Human Rights Watch, accessed March 1, 2018, https://www.hrw.org/world-report/2017/country-chapters/syria

[5] Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1998), 89.

[6] Jo-Marie Burt, "Guilty as Charged: The Trial of Former Peruvian President Alberto Fujimori for Human Rights Violations," International Journal of Transitional Justice 3 (2009): 384–405.

[7] Kathryn Sikkink, "Patterns of Dynamic Multilevel Governance and the Insider-Outsider Coalition," in Transnational Protest and Global Activism: People, Passions and Power, eds. Donatella Della Porta and Sidney Tarrow (Lanham: Rowman & Littlefield, 2005), 152.

[8] المرجع ذاته، 171.

[9] ستتم مناقشة هذه النقطة بالتفصيل في الأقسام اللاحقة من هذه الورقة.

[10] Cath Collins, "Grounding Global Justice: International Networks and Domestic Human Rights Accountability in Chile and El Salvador," Journal of Latin American Studies 38 (2006), 712.

[11] المرجع ذاته.

[12] المرجع ذاته، 715.

[13] Roht-Arriaza N, 'Civil Society in Processes of Accountability' in Cherif Bassiouni (ed), Post-Conflict Justice: International and Comparative Law Criminal Series (Transnational Publishers 2002).

[14] Jo-Marie Burt, "Guilty as Charged: The Trial of Former Peruvian President Alberto Fujimori for Human Rights Violations," International Journal of Transitional Justice 3 (2009): 384–405.

[15] استخدمت كاثرين سيكينك وإيلين لوتز مصطلح "موجة العدالة" للإشارة إلى سلسلة المحاكمات التي أُجريت في أمريكا اللاتينية بعد الإطاحة بعدد من الدكتاتوريات. Ellen Lutz and Kathryn Sikkink, "Justice Cascade: The Evolution and Impact of Foreign Human Rights Trials in Latin America," Chicago Journal of International Law 2 (2001): 31.

[16] Daniela Accatino and Cath Collins, "Truth, Evidence, Truth: The Deployment of Testimony, Archives and Technical Data in Domestic Human Rights Trials," Journal of Human Rights Practice 8 (2016): 90.

[17] المرجع ذاته، 83.

[18] المرجع ذاته.

[19] المرجع ذاته، 83–84.

[20] Peter Granitz, "South African Judge Rules anti-Apartheid Activist Ahmed Timol was Pushed to his Death by Police," The Telegraph, October 12, 2017, www.telegraph.co.uk/news/2017/10/12/south-african-judge-rules-anti-apartheid-activist-ahmed-timol/

[21] مقابلة أجرتها المؤلفة مع حسام القطلبي (المدير التنفيذي في مركز توثيق الانتهاكات في سوريا) في 23 مايو 2017.

[22] مقابلة أجرتها المؤلفة مع معتصم السيوفي (المدير التنفيذي لمنظّمة اليوم التالي) في 23 مايو 2017.

[23] Accatino and Collins, "Truth, Evidence, Truth:" 86.

[24] مقابلة مع القطلبي؛ Cristina Roca, "Long Read: How the Syrian War Changed how War Crimes are Being Documented," Syria Deeply, June 1, 2017.

[25] مقابلة مع القطلبي؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع رضوان زيادة (مؤسّس المركز السوري للعلوم السياسية والاستراتيجية) في 10 مايو 2017؛ مقابلة مع السيوفي؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مايا غرير (مسؤولة عن مشروع اليوم التالي) في 7 يونيو 2017؛ مقابلة مع وائل سوّاح (مدير تحرير موقع سيريان أوبزرفر) في 6 يوليو 2017؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مازن درويش (مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير) في 15 أغسطس 2017.

[26] "Syria Releases Award-Winning Activist Mazen Darwish," Al-Jazeera, August 10, 2015, www.aljazeera.com/news/2015/08/syria-releases-mazen-darwish-150810170958613.html

[27] Stephanie Ott, "Syria: 'This Case is About Saving Humanity,'" Al-Jazeera, August 20, 2017, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/08/syria-case-saving-humanity-170819101918109.html
سيتمّ استعراض المزيد من هذه القضايا في ألمانيا والسويد في القسم التالي.

[28] مقابلة أجرتها المؤلفة مع فضل عبد الغني (رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومؤسسها) في 14 مايو 2017.

[29] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محمد العبد الله (المدير التنفيذي في المركز السوري للعدالة والمساءلة) في 10 مايو 2017.

[30] مقابلة أجرتها المؤلفة مع حبيب نصّار (مدير السياسة والأبحاث في منظّمة إمبيونيتي ووتش) في 15 مايو 2017.

[31] مقابلة مع فضل عبد الغني.

[32] مقابلة مع القطلبي.

[33] مقابلة مع السيوفي.

[34] مقابلة مع العبد الله.

[35] مقابلة مع سوّاح.

[36] Brandon Hamber and Grainne Kelly, "Practice, Power and Inertia: Personal Narrative Archives and Dealing with the Past in Northern Ireland," Journal of Human Rights Practice 8 (2017): 25–44, 28.

[37] المرجع ذاته.

[38] مقابلة مع القطلبي.

[39] المرجع ذاته.

[40] مقابلة مع العبد الله.

[41] مقابلة مع السيوفي.

[42] "Mapping Civil Society Activity in Syria," Istishari Investment and Economic Consulting, Report, October 2011, 5.

[43] تشمل الاستثناءات المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وغيره.

[44] مقابلة مع سوّاح.

[45] مقابلة مع درويش.

[46] مقابلة أجرتها المؤلفة مع دياب سريّة (مدير برنامج في منظمة اليوم التالي) في 5 يونيو 2017.

[47] يستخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة تصنيف "ضحية مزعومة" بدلاً من "شهيد".

[48] Accatino and Collins, "Truth, Evidence, Truth:" 97.

[49] مقابلة مع العبد الله.

[50] Human Rights Watch, "These are the Crimes we are Fleeing: Justice for Syria in Swedish and German Courts," October 2017, www.hrw.org/report/2017/10/03/these-are-crimes-we-are-fleeing/justice-syria-swedish-and-german-courts

[51] المرجع ذاته، 22.

[52] Noha Aboueldahab, "The Perils of Impulsive Justice Promises in Syria," Markaz (blog), April 24, 2017, www.brookings.edu/blog/markaz/2017/04/24/the-perils-of-impulsive-promises-for-justice-in-syria/

[53] مقابلة مع القطلبي.

[54] مقابلة مع غرير.

[55] Human Rights Watch, "These are the Crimes we are Fleeing: Justice for Syria in Swedish and German Courts," October 2017, www.hrw.org/report/2017/10/03/these-are-crimes-we-are-fleeing/justice-syria-swedish-and-german-courts, 23.

[56] "A Memorandum to the Secretary General of the United Nations Regarding the New United Nations Mechanism for Investigation and Prosecution," Syria Justice and Accountability Centre, January 19, 2017, https://syriaaccountability.org/updates/2017/01/19/a-memorandum-to-the-secretary-general-of-the-united-nations-regarding-the-new-united-nations-mechanism-for-investigation-and-prosecution/

[57] مقابلة مع نصّار.

[58] مقابلة مع غرير.

[59] المرجع ذاته.

[60] مقابلة مع القطلبي؛ مقابلة مع السيوفي.

[61] مقابلة مع نصّار.

[62] Monica Stephen, "Partnerships in Conflict: How Violent Conflict Impacts Local Civil Society and How International Partners Respond," Oxfam and International Alert, October 30, 2017, https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/partnerships-in-conflict-how-violent-conflict-impacts-local-civil-society-and-h-620359, 10.

[63] المرجع ذاته، 5.

[64] International Development Association, "IDA's Support to Fragile and Conflict-Affected States," World Bank, March 2013, http://documents.worldbank.org/curated/en/331101468325187617/pdf/759260BR0IDA0S00Disclosed0308020130.pdf

[65] مقابلة السيوفي.

[66] مقابلة مع نصّار.

[67] Andras Vamos-Goldman, "The Importance of Professional Expertise in Gathering Evidence of Mass Atrocities," Just Security, October 27, 2017, www.justsecurity.org/46355/rules-govern-evidence-gathering-conflict-zones

[68] المرجع ذاته.

[69] مقابلة مع درويش.

[70] مقابلة مع زيادة؛ مقابلة مع درويش.

[71] مقابلة مع درويش.

[72] راجع United Nations General Assembly, "Seventy-first session: Prevention of Armed Conflict," December 19, 2016, www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/a_res_71_248.pdf

[73] مقابلة مع القطلبي.

[74] Ben Taub, "Exposing Assad's War Crimes," New Yorker, April 18, 2016, www.newyorker.com/magazine/2016/04/18/bashar-al-assads-war-crimes-exposed

[75] Accatino and Collins, "Truth, Evidence, Truth:" 89.

[76] مقابلة مع سرية؛ مقابلة مع سوّاح.

[77] مقابلة مع درويش.

[78] مقابلة مع العبدالله. يشير العبدالله هنا إلى القانون الدولي الذي يحظّر ترحيل أيّ فرد إلى بلد سيُضطهَد فيه على الأرجح.

[79] "The Day After Project: Supporting a Democratic Transition in Syria," August, 2012, www.usip.org/publications/day-after-project

[80] مقابلة مع السيوفي.

[81] مقابلة مع سرية.

[82] المرجع ذاته.

[83] "When 'Public Interest' Litigation isn't in the Public's Interest: Universal Jurisdiction and the Case against Assad," Syria Justice and Accountability Centre, March 2, 2017, https://syriaaccountability.org/updates/2017/03/02/when-public-interest-litigation-isnt-in-the-publics-interest-universal-jurisdiction-and-the-case-against-assad/

[84] Brianne McGonigle Leyh, "Changing Landscapes in Documentation Efforts: Civil Society Documentation of Serious Human Rights Violations," Utrecht Journal of International & European Law 33 (2017): 44.

[85] Eric Wielbelhaus-Brahm, "Transitional justice, civil society, and the development of the rule of law in post-conflict socieites," International Journal for Not-for-Profit Law 9 (2006): 62.

[86] مقابلة مع سوّاح.

[87] مقابلة مع عبد الغني.

[88] مقابلة مع سوّاح.

[89] مقابلة مع درويش.

[90] Accatino and Collins, "Truth, Evidence, Truth:" 83.

[91] المرجع ذاته، 97.

[92] Paul Gready and Simon Robins, "Rethinking Civil Society and Transitional Justice: Lessons from Social Movements and 'New' Civil Society," The International Journal of Human Rights 21:7, 958.

[93] المرجع ذاته، 962.

[94] William Schabas, "Genocide Trials and Gacaca Courts" Journal of International Criminal Justice 3 (2005): 879–95, quoted in Patricia Lundy and Mark McGovern, "Whose Justice? Rethinking Transitional Justice from the Bottom Up," Journal of Law and Society 35, No. 2 (2008): 272.

[95] Patricia Lundy and Mark McGovern, "Whose Justice? Rethinking Transitional Justice from the Bottom Up," Journal of Law and Society 35, No. 2 (2008): 265–292.

[96] Anne-Marie de Brouwer and Etienne Ruvebana, "The Legacy of the Gacaca Courts in Rwanda," International Criminal Law Review 13, no.5 (2013): 937–976.

[97] المرجع ذاته، 971.

[98] مقابلة مع العبدالله.

[99] مقابلة مع نصّار.

عن المؤلفة

نهى أبو الدهب هي زميلة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة. تركّز بحوثها على العدالة الانتقالية في المنطقة العربية وتدرس بشكل خاص العوامل التي أدت إلى اتخاذ قرارات العدالة الجنائية وقادتها وشكّلتها في أعقاب تحولات الربيع العربي. وهي مؤلفة كتاب بعنوان: Transitional Justice and the Prosecution of Political Leaders in the Arab Region: A comparative study of Egypt, Libya, Tunisia and Yemen (أكسفورد، هارت للنشر، 2017). وفي كتابها هذا، تتحدى أبو الدهب التوجّه السائد لممارسات العدالة الاجتماعية والأبحاث المتعلقة بها من خلال المقابلات التي أجرتها في مصر وليبيا وتونس واليمن بين الأعوام 2011 و2017.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسّس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مُركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وتركز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
(II) الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
(III) النمو الشامل وتكافؤ الفرص
(IV) إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال انفتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد ونشر العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2018

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية
دراسة تحليلية، نهى أبو الدهب

أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة
دراسة تحليلية، روبن ميلز وفاطمة الهاشمي

دعم أنظمة ربط العملة في دول مجلس التعاون الخليجي: الحاجة إلى التعاون
موجز السياسة، لويس بينتو

برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي
موجز السياسة، بسمة المومني

2017

احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق
موجز السياسة، رانج علاء الدين

حماية العمّال الهنود في الخليج: ما يمكن أن تفعله نيودلهي
موجز السياسة، كديرا بثياغودا

سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية
موجز السياسة، نهى أبو الدهب

تقييم تطوّر مقاربة الأردن في التعامل مع الإسلاموية
دراسة تحليلية، بيفرلي ميلتون-إدواردز

إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة
موجز السياسة، سلطان بركات وفراس مصري

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا
موجز السياسة، عادل عبد الغفار

إلغاء طابع الأمننة في مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
موجز السياسة، سحر عزيز

ريادة الأعمال: محرّك لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي
موجز السياسة، بسمة المومني

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا